بحث بعنوان

دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

(دراسة تطبيقية من وجهة نظر العاملين في هيئة حقوق الإنسان)

إعداد

أحمد منصور العريفج

باحث بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبدالعزيز

الأستاذ الدكتور/ هنيدي البشري

أستاذ بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبدالعزيز

مقدمة:

تمثل قضايا حقوق الإنسان مواضيع مهمة؛ إذ تتعلق بالكثير من جوانب الحياة اليومية التي يعيشها الناس في سائر المجتمعات البشرية على مختلف درجات تقدمها وتخلفها. فضلا عن كون موضوع حقوق الإنسان من الموضوعات التي ترتبط بأكثر من علم ومهنة؛ إذ ترتبط موضوعاته بعلم السياسة وكذلك القانون، بالإضافة إلى ارتباطه بمهنة الخدمة الاجتماعية على مختلف مستويات ممارستها، وفي شتى مجالات الممارسة والتطبيق. (البريثن، ٢٠١٣، ٥٦٤٤)

وتعتبر قضية الحقوق الاجتماعية واحدة من أهم القضايا الإنسانية والاجتماعية على ساحة الألفية الثالثة؛ لأنها من أهم القضايا التي تؤثر على عملية التنمية. فهي ركيزة أساسية لكل المشروعات التنموية التي تعود على المجتمع بالنفع والرخاء والأمن، وترتبط تلبية هذه الحقوق ارتباطاً وثيقاً بقضايا حقوق الإنسان حيث إن لها أبعاداً تنموية ووقائية وعلاجية. (حجازي، ٢٠١٤، ٢٦٠٠).

ويعد ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن من القضايا الجديرة بالاهتمام المجتمعي؛ إذ تدعم الانتماء والولاء للوطن، وتزيد من مستوى المشاركة من جميع أفراد المجتمع للتضحية والدفاع عن الوطن؛ مجابهةً للتحديات التي تواجه المجتمع. (بركات وعباس، ٢٠٢٠، ٢١٣)

وتقوم ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال ترسيخ الحقوق الاجتماعية على دعائم أساسية تشكل ملامح هذه المهنة، من خلال الاعتراف والتطبيق لمفهوم الكرامة والقيمة لكل شخص. (العشيوي، ٢٠١٩، ٣٤٨)

ومن ناحية أخرى فقد اهتمت خطط التنمية بالمملكة ببرامج الرعاية الاجتماعية؛ فقد حرصت المملكة على التوسيع في فرص التعليم المجاني، والاهتمام بالتدريب في مجالات الإنتاج والخدمات في إطار من التنسيق لتحقيق أهداف خطط التنمية في الارتقاء لمستوى معيشة المواطنين ودعم الاستقرار الاجتماعي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك بالتركيز على تناول البعد الاجتماعي لرغبات أفراد الشعب السعودي وطموحاته وآماله؛ فتوسعت فرص التعليم بكافة مراحله، كما أصبح التدريب متاحاً في مجالات عديدة، لكسب المهارات والقدرات التي تساعد على مواجهة مشكلات وصعوبات الحياة، وتوافرت مرافق الخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية للمسنين وذوي الاحتياجات والظروف الخاصة، وأصحاب الدخل المحدود. بالإضافة لتدعيم مفهوم المشاركة بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والحكومة في عملية التنمية، وتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ضوء دراسات علمية لواقع احتياجات المواطنين. (المهيد، ٢٠١٨، ١٣٣)

وقد نال ترسيخ الحقوق الاجتماعية جانباً كبيراً من الاهتمام في رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك باعتبار هذه الحقوق تمثل مرتكزًا رئيساً في التخطيط للمجالات التنموية الأخرى. وقد تضمنت رؤية المملكة ٢٠٣٠م العديد من التوجهات العامة لترسيخ هذه الحقوق الاجتماعية من أجل دفع عجلة التنمية والاقتصاد، وذلك عن طريق المجتمع الحيوي القادر على تحقيق النجاح والتطور المنشود.

وفي ضوء ما سبق فإن الدراسة الحالية تسعى إلى التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر العاملين في هيئة حقوق الإنسان.

مشكلة الدراسة:

وقد أصبح من الأهمية لكل من مواطن أن يعرف حقوقه الاجتماعية وكيفية ممارستها، وأيضاً معرفة واجباته وكيفية الالتزام بها. كما أنه لا يمكن ممارسة الحقوق الاجتماعية بدون رسوخ ثقافة الوعي المجتمعي العام، وهو ما يتطلب مساهمة فاعلة من التخصصات المختلفة ومن بينها تخصص الخدمة الاجتماعية في نشر وترسيخ ثقافة الحقوق الاجتماعية.

وفي هذا الشأن يشير بركات وعباس (٢٠٢٠، ٢١٨) إلى أنه من الأمور الأساسية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تناول الحقوق الاجتماعية للمواطن أن هذه الحقوق من حق الأفراد الذين يشغلون مكانة معينة في بناء المجتمع، وهذه المكانة ترتبط بها مجموعة من الأدوار تضم قائمة من الحقوق والواجبات التي يُعد التمتع بها مقياساً أساسياً للمواطنة، والتي تعد المعيار الحقيقي الذي يتمتع بموجبه الأفراد بذات الحقوق وعليهم نفس الالتزامات، كما أن المساواة تتسع لتشمل كافه فئات المجتمع. كما تعد هذه الحقوق الاجتماعية نتاج لتفاعل عناصر عديدة في إطار جغرافي يشكل وطناً أو مستقراً لمجموعة من البشر، يجمعهم تراث مشترك ناتج عن تفاعلهم مع بعضهم البعض من ناحية ومع البيئة المحيطة من ناحية أخرى.

وكما يشير البريثن (٢٠١٣، ٥٦٤٤) فإنه من بين أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية ترسيخ حقوق الإنسان من خلال ممارستها مع الأفراد والجماعات، وكذلك من خلال الأعمال والأنشطة المجتمعية سواء عن طريق المؤسسات أو بواسطة الأنشطة الشعبية والتطوعية. فمبدأ حق تقرير المصير مثلاً يشكل مبدأ أصيلا تشترك فيه مهنة الخدمة الاجتماعية مع حقوق الإنسان، هذا بجانب قيم ومبادئ أخرى يقرها الطرفان ويسعيان إلى نشرها وتحقيقها داخل المجتمعات البشرية.

وبناءً على ما تقدم تستوجب مشكلة الدراسة الحالية البحث؛ خاصة مع حرص رؤية المملكة ٢٠٣٠ على ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن، وتزايد الدعوات للمتخصصين في المجالات والتخصصات المختلفة بالعمل على ذلك، ويأتي من بين هذه التخصصات الخدمة الاجتماعية. ومن هنا تم تحديد مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس التالي: ما دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة الحالية من الناحيتين النظرية والتطبيقية على النحو التالي:

١-الأهمية النظرية:

- تستمد الدراسة الحالية أهميتها النظرية من أهمية الموضوع الذي تتناوله؛ خاصة في ظل تزايد الاهتمام محلياً وعالمياً بمجال حقوق الإنسان بصفة عامة والحقوق الاجتماعية للمواطن على وجه الخصوص.
- تسهم الدراسة الحالية في إثراء المعارف النظرية والتطبيقية لممارسة الخدمة الاجتماعية؛ حيث يعد ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن من أهم ميادين ممارسة الخدمة الاجتماعية؛ باعتبارها تلعب دوراً مهماً فيما يتعلق بإعداد المواطن الصالح القادر على المساهمة في النهوض بالمجتمع.
- يؤمل أن تسهم الدراسة الحالية في بناء رؤية جديدة لتحديد أهم الجهود التي يمكن أن تقوم بها الخدمة الاجتماعية في مجال ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- تسهم الدراسة الحالية في فتح آفاق جديدة لمزيد من الدراسات والأبحاث للربط بين تخصص الخدمة الاجتماعية وبين الحقوق الاجتماعية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢-الأهمية التطبيقية:

- تسهم الدراسة الحالية في التوصل إلى تصور مقترح يؤدي إلى تكوين صورة أمام متخذي القرار؛ لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- قد تفيد نتائج الدراسة الحالية في تطوير برامج إعداد الأخصائيين الاجتماعيين وبرامج تدريبهم من أجل تحسين دور الخدمة الاجتماعية في مجال الحقوق الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على مدى معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢. التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣. الكشف عن أهم المعوقات (المهنية والمجتمعية والتنظيمية) التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٤. التوصل إلى أهم المقترحات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما مدى معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

٢. ما دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

٣. ما أهم المعوقات (المهنية والمجتمعية والتنظيمية) التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

٤. ما أهم المقترحات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

مفاهيم الدراسة:

١. الدور:

يعرف الدور بأنه: " مجموعة المسئوليات المهنية التي يجب أن يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي أثناء عمله، على أن يلتزم بمبادئ المهنة عند قيامه بذلك، وتقاس كفاءة وفعالية الاخصائي الاجتماعي في ممارسة هذا الدور كلما ضاقت الفجوة بين دوره الفعلي والدور المتوقع منه". (شلهوب، ٢٠١٤، ٢٥)

ويقصد بالدور في هذه الدراسة: ما يتوقع أن تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية، ممثلة في الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المنظمات المهتمة بمجال حقوق الإنسان من أدوار مهنية مبنية على أسس علمية ومهارات فنية، تمكنهم من المساهمة في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢. الخدمة الاجتماعية:

تعرف الخدمة الاجتماعية بأنها: "مهنة إنسانية تسعى إلى تحسين نوعية الحياة لكل من الافراد والأسر والجماعات والمجتمعات بتقوية قدراتهم وإمكانياتهم وتمكينهم لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم. وتعمل على مستويات متعددة وفي ضوء رسالة وأهداف وقيم وأخلاقيات مهنية ومجتمعية محدد. كما أنها تمارس في مجالات ومنظمات متعددة باستخدام منظومة علمية متكاملة للوصول للأهداف المناسبة". (شلهوب، ٢٠١٤، ٢٤)

ويقصد بالخدمة الاجتماعية في هذه الدراسة: مهنة تطبيقية تمثل الأنشطة المهنية التي يمارسها أخصائيون اجتماعيون في عدة مجالات، منها مجال حقوق الإنسان، لتحقيق أهداف تنموية ووقائية وعلاجية، تسهم في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣. الحقوق الاجتماعية:
تعرف الحقوق الاجتماعية بأنها: حق المواطن فى الأمن والراية الاجتماعية، والحق فى الرعاية الصحية والتعليم، وحماية طموحاته وتطلعاته فى حياة آمنة مستقرة وجديرة به كإنسان متحضر، وأيضاً المشاركة الكاملة فى الحياة الثقافية والتراث الاجتماعي لمجتمعه. (بركات وعباس، ٢٠٢٠، ٢١٧)
ويقصد بالحقوق الاجتماعية في هذه الدراسة: مجموعة من الحقوق التي تكفل الحياة المستقرة للفرد في المجتمع، والتي تشعره بالانتماء للمجتمع، والحرص على المساهمة الفعالة في النهوض به، والتي تشمل كلاً من: الحق في التعليم، والحق في السكن، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الرعاية الصحية، وغيرها.

٤. رؤية المملكة ٢٠٣٠:
هي رؤية تبنتها المملكة لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي فيها، وتتضمن الرؤية التوجهات والسياسات العامة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصة بها، لتكون المملكة نموذجاً رائداً على كافة المستويات، وتعتمد الرؤية على ثلاثة محاور رئيسة، وهي: مجتمع حيوي؛ قيمه راسخة وبيئته عامرة، وبنيانه متين. واقتصاد مزدهر؛ فرصه مثمرة، واستثماره فاعل، وذو تنافسية جاذبة، وموقعه مستغل. ووطن طموح؛ حكومته فاعلة، ومواطنه مسؤول. (وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠).

مفهوم حقوق الإنسان:
تعني كلمة حقوق الإنسان مجموعة الحقوق التي يستحقها الفرد بصفته إنساناً، ويجب أن يتمتع بها منذ ولادته، كالعيش بعزة وكرامة وحرية دون خوف، وأن الانتقاص من حقوق الإنسان يعد انتقاصاً من إنسانيته ويعد انتهاكاً لحقوقه وكرامته، وإقرار الحقوق يعني أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرار.
وتعرف حقوق الإنسان بأنها: مجموعة الحقوق والمطالب الواجب الوفاء بها لكل البشر على قدم المساواة دون تمييز فيما بينهم، فالأفراد لا يستطيعون بدونها العيش بكرامة كبشر لأنها أساس الحرية والعدالة والمساواة. (حماد، ٢٠٠٩، ١٨٠)
كما تعرف بأنها: مجموعة المطالب والالتزامات التي ينبغي الوفاء بها لبني البشر بشكل من المساواة دون أي تمييز على أساس الجنس، العرق، اللون، الدين، المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والانتماء السياسي، والتي تكفلها الشريعة الإسلامية والدستور والقانون والإعلانات والاتفاقيات العالمية، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين البشر والعيش بحرية وكرامة. (مصطفى، ٢٠٢٠، ٢٤٣)
وفي ضوء ما تقدم يمكن استخلاص ما يلي:
-حقوق الإنسان هي مجموعة الحقوق التي تكفلها الشريعة الإسلامية والقوانين والتشريعات المصرية والإعلانات والاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان والمتمثلة في الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تكفلها الدولة بكافة منظماتها ومؤسساتها للمواطنين.
-حقوق الإنسان هي مجموعة المطالب والالتزامات التي ينبغي الوفاء بها للمواطنين لإشباع احتياجاتهم.
-حقوق الإنسان هي مجموعة الخدمات والبرامج التعليمية والتثقيفية والتوعوية الخدمية والرعوية والتنموية والدفاعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للمستفيدين من خدماتها والمجتمع المحلي لدعم ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع.

أهمية ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان:
تنطلق حقوق الإنسان من محور أساس، هو أن الإنسان قيمة مقدرة له احتياجات، وله حقوق، وواجبات ومسئوليات، وأنه لابد أن تقدر احتياجاته وتشبع؛ لذا جاءت المواثيق والإعلانات الدولية لتؤكد على ذلك،

حيث شهدت السنوات الماضية تزايدًا ملحوظًا في عدد الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات، التي تنظم العلاقات في مجال حماية حقوق الإنسان وحركاته الأساسية، ولم تعد الشرعية الدولية محصورة في الإعلان العالمي، والعهدين الدوليين، بل تعدتهم إلى العديد من الاتفاقيات التي تشكل القواعد الأساسية لقانون حقوق الإنسان الدولي، وإلى جانب المواثيق والاتفاقيات الدولية هناك الاتفاقيات الإقليمية والعربية والتشريعات الوطنية المنظمة بهذه الحقوق، في إطار منظومة متكاملة لحقوق الإنسان وحركاته الأساسية. (الورفلي، ٢٠١٢، ٢٦٧٧)

وتعتبر الخدمة الاجتماعية من تلك المهن التي يتمثل دورها في تعزيز والالتزام بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم تشمل مناهجها التعليمية التي يتم تدريسها للطلاب كيفية التعامل مع الفئات الضعيفة في المجتمع بشكل عام، وفئة محدودي الدخل بشكل خاص، ويقع على عاتق معلمي الخدمة الاجتماعية مسئولية ربط المحتوى الأكاديمي بسلوك التغيير الاجتماعي من خلال دمج مشروعات التعليم الخدمي في جميع مناهج الخدمة الاجتماعية لتشجيع الطلاب على المشاركة في سلوكيات الفعل الاجتماعي الواقعي، ويعد التدريب الميداني أحد رافدي تعليم الخدمة الاجتماعية مكانة هامة خصبا لتحقيق ذلك. (أبو الحسن، ٢٠١١، ١٩٨)

فالمنظمات الدفاعية المعنية بحقوق الإنسان تعد مجال اهتمام الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة والتي تعمل على إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة وذلك بالتعاون مع التخصصات الأخرى، لذا كان على المهنة والطريقة بصفة خاصة أن تتعامل مع مثل هذه الأنواع من المنظمات بالشكل الذي يمكن من خلاله مساعدتها على القيام بتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها في تحقيق العدالة لتلك الفئات. (إبراهيم، ٢٠١٣، ٦٤٨٧)

أدوار الخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان:

يرتبط دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان بقيمة أساسية والمتمثلة فى تشكيل مواطن قادراً للدفاع عن حقوقه وتحقيق الحماية والتمكين لممارسة حقوقه وحرياته. وإلى جانب دوره في رصد احترام حقوق الإنسان والقوانين ودستوريتها وحماية الأمن الشخصي للإنسان وحماية الممتلكات المشروعة وحماية الممتلكات العامة...وغيرها، فإن للمجتمع المدني دوراً يؤديه فى اقتراح معايير تحترم الكرامة الإنسانية والأمن الجسدي للشخص والحريات والمسؤوليات. ولا يمكن للمجتمع المدني أن يعمل بمفرده فهو يدعم إنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان باعتبارها هيئات وساطة لا يمكنها أن تؤدي دورها كاملاً إلا إذا كانت تتمتع باستقلال ذاتي كامل عن الدولة وتعمل بتعاون قوي مع المجتمع المدني. (مصطفى، ٢٠٢٠، ٢٣٨)

وتلخص شلهوب (٢٠١٤، ٢٥) أهم أدوار أدوار الخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان في الآتي:

- الدور الوقائي:

تعمل الخدمة الاجتماعية على ما من شأنه وقاية الأفراد من الوقوع في المشكلات والأزمات الاجتماعية ، وتزيل من أمامهم ما يدفع بعضهم إلى الانحراف من جديد، بعد أن يتم علاجه وإعادته إلى السيرة الطبيعية المقبولة في الحياة الاجتماعية. وتتدخل الخدمة الاجتماعية وقائيا من خلال نشر الوعي العام، وتحسين مستوى المعيشة، وتطوير ظروف البيئة، وتغيير أنماط السلوك بما يساعد الأفراد والجماعات والمجتمعات على استثمار قدراتهم واستخدام طاقاتهم الذاتية للتكيف والإنتاج والإبداع.

- الدور العلاجي:

تعمل الخدمة الاجتماعية على إعادة تأهيل العملاء (أفراد - أطفال - جماعات - مجتمعات) ليصبحوا أكثر قدرة على القيام بأدوارهم الاجتماعية، ولذلك يأخذ التدخل المهني العلاجي للخدمة الاجتماعية أبعاداً تقوم على دراسة المشكلات وتشخيصها، ووضع الخطط والبرامج العلاجية المناسبة لمواجهتها والقضاء

عليها، أو الحد من تأثيراتها السلبية على الأقل ، كما تعد برامج التأهيل الجسماني أو المهني أو النفسي أو الاجتماعي للأفراد ليتاح لهم استثمار قدراتهم واستخدام طاقاتهم إلى أقصى قدر ممكن.

– الدور الإنمائي:

يتجاوز الدور الإنمائي في أهميته كلا من الدورين الأخيرين، ويتمثل في تنمية القدرات الفردية والجماعية ، وإتاحة الفرص للعملاء لفهم القيم الحقيقة للمعايير الأخلاقية؛ لأن هذه القيم والمعايير لا يمكن تلقينها، وإنما تمتص من الجو الاجتماعي المحيط بالفرد، بحيث تمتزج بتصرفاته ومشاعره وكل مقومات تفكيره وسلوكه، وتهيئ له أسباب الحرية الكافية للتعبير عن الذات داخل المؤسسة التعليمية؛ بهدف بناء الشخصية وتدعيم مقوماتها عن طريق الممارسة الواقعية.

الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠:

لقد نال ترسيخ الحقوق الاجتماعية جانباً كبيراً من الاهتمام في رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك باعتبار هذه الحقوق تمثل مرتكزًا رئيساً في التخطيط للمجالات التنموية الأخرى. وقد تضمنت رؤية المملكة ٢٠٣٠م العديد من التوجهات العامة لترسيخ هذه الحقوق الاجتماعية من أجل دفع عجلة التنمية والاقتصاد، وذلك عن طريق المجتمع الحيوي القادر على تحقيق النجاح والتطور المنشود. وقد تضمنت رؤية المملكة ٢٠٣٠م العديد من التوجهات العامة لترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن من أجل دفع عجلة التنمية والاقتصاد.

وفي هذا الشأن يشير بركات وعباس (٢٠٢٠، ٢١٨) إلى أنه من الأمور الأساسية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تناول الحقوق الاجتماعية للمواطن أن هذه الحقوق من حق الأفراد الذين يشغلون مكانة معينة في بناء المجتمع، وهذه المكانة ترتبط بها مجموعة من الأدوار تضم قائمة من الحقوق والواجبات التي يُعد التمتع بها مقياساً أساسياً للمواطنة، والتي تعد المعيار الحقيقي الذي يتمتع بموجبه الأفراد بذات الحقوق وعليهم نفس الالتزامات، كما أن المساواة تتسع لتشمل كافه فئات المجتمع. كما تعد هذه الحقوق الاجتماعية نتاج لتفاعل عناصر عديدة في إطار جغرافي يشكل وطناً أو مستقراً لمجموعة من البشر، يجمعهم تراث مشترك ناتج عن تفاعلهم مع بعضهم البعض من ناحية ومع البيئة المحيطة من ناحية أخرى.

وكما يشير البريثن (٢٠١٣، ٥٦٤٤) فإنه من بين أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية ترسيخ حقوق الإنسان من خلال ممارستها مع الأفراد والجماعات، وكذلك من خلال الأعمال والأنشطة المجتمعية سواء عن طريق المؤسسات أو بواسطة الأنشطة الشعبية والتطوعية. فمبدأ حق تقرير المصير مثلاً يشكل مبدأ أصيلا تشترك فيه مهنة الخدمة الاجتماعية مع حقوق الإنسان، هذا بجانب قيم ومبادئ أخرى يقرها الطرفان ويسعيان إلى نشرها وتحقيقها داخل المجتمعات البشرية.

الدرات السابقة:

١. دراسة شلهوب، هيفاء بنت عبدالرحمن بن صالح (٢٠١٤) بعنوان: تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي (دراسة وصفية مطبقة على عينة من المدارس الابتدائية ورياض الأطفال في مدينة الرياض):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي من وجهة نظر الإخصائيين الاجتماعيين والإخصائيات الاجتماعيات. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وقد طبقت على عينة من الإخصائيين الاجتماعيين والإخصائيات الاجتماعيات العاملين في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال في مدينة الرياض ، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن ٥٧.١% من إجمالي أفراد عينة الدراسة لم يطلعوا على مواد ونصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل . وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة.كما توصلت الدراسة

إلى أن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل الحقوق الإنمائية للطفل في المجتمع السعودي تتمثل في تنمية وعي الطفل بأهمية قيمة الصدق والأمانة والتعاون مع الآخرين، واحترام حقوقهم والمحافظة على ممتلكات الغير واحترام الاهل وثقافتهم، وأن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حق الطفل في المشاركة تتمثل في تنمية وعي الطفل بحقه في المشاركة في الإذاعة المدرسية وفي الأنشطة اللامنهجية داخل المدرسة والمشاركة في الأنشطة العامة في المجتمع. وبينت النتائج كذلك أن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل الحقوق التعليمية للطفل في المجتمع السعودي تتمثل في متابعة حالات الأطفال التعليمية داخل المدرسة، وحل مشكلات الأطفال المتأخرين دراسيا وتنمية وعي الأطفال بأهمية التعليم وتدعيم علاقة الأطفال بالمعلمين، وأن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل الحقوق الصحية للطفل في المجتمع السعودي تتمثل في تنمية الوعي بضرورة توفير بيئة صحية مناسبة للطفل وتوفير تغذية مناسبة لمرحلة النمو التي يمرون بها وتنمية الوعي بضرورة حماية الطفل من الأمراض وتوعية الأسر بأهمية التطعيمات اللازمة للطفل. كما توصلت الدراسة إلى المعوقات المهنية والمجتمعية والتنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي تمثلت في تعدد مسؤوليات الإخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس ومهامهم مما يؤثر سلبا على أداء أدوارهم المهنية وعدم توفر إشراف وتوجيه مهنيين في مجال حقوق الإنسان وعدم إتاحة الفرصة للممارسين المهنيين للالتحاق بالدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان والاستعانة ببعض العاملين غير المتخصصين للقيام بمهام الأخصائي الاجتماعي في المدرسة بالإضافة إلى قلة عدد المتخصصين مقارنة بحجم العمل المهني في المدارس وعدم توفر تدريب عملي في المنظمات الحقوقية للأخصائيين الاجتماعيين أثناء الدراسة الجامعية وقلة الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية مرحلة الطفولة..

٢. دراسة إبراهيم، السيد عبدالحميد ويلي، نادر بن عبدالرزاق على (٢٠١٥) بعنوان: تصور مقترح لوثيقة حقوق وواجبات ومسئوليات الطالب الجامعى من منظور قيمي وأخلاقي (دراسة مطبقة على الطلاب والطالبات الخريجيين بقسم الخدمة الإجتماعية جامعة أم القرى بمكة المكرمة):

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف حقوق وواجبات ومسئوليات الطالب / الطالبة الجامعي من منظور قيمي وأخلاقي للخدمة الاجتماعية. واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة العشوائية البسيطة للطلاب والطالبات الخريجين بقسم الخدمة الاجتماعية جامعة أم القرى بمكة المكرمة والتي بلغت (١٠٠ مفردة) من الطلاب والطالبات وتمثل ٢٠% من إجمالي مجتمع البحث، واستخدم البحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وأظهرت نتائج البحث أن أهم وأول الحقوق الطلابية التي تدعمها البيئة التعليمية هي: حق الطالب في الاستفسار عن درجاته ومعرفة الأسلوب أو الطريقة التي تم تقييمه بها، حق الطالب في الحصول على المعلومات والمعارف العلمية بطريقة سهلة وبسيطة، حق الطالب في الاحترام من قبل أعضاء هيئة التدريس وحق في حرية التعبير وإبداء أرائهم ووجهات نظرهم فيما يطرح عليهم. كما أوضحت نتائج البحث أن أهم وأول القيم والمعايير الأخلاقية التي يجب على الطلاب والطالبات الالتزام بها إزاء أعضاء هيئة التدريس هي: تجنب محاولة إقامة أي شكل من أشكال العلاقات الشخصية مع أعضاء هيئة التدريس والالتزام بحدود ومعايير العلاقة المهنية بين الطالب والأستاذ، احترام الطالب الكامل لجميع أعضاء هيئة التدريس داخل القاعة الدراسية وخارجها واحترام الطالب لأراء وتوجيهات أعضاء هيئة التدريس والعمل بها. كما أشارت النتائج أن أهم وأول القيم والمعايير الأخلاقية التي يجب على الطلاب الالتزام بها إزاء زملائهم هي: احترام جميع الزملاء داخل القاعة الدراسية وخارجها بغض النظر عن جنسيتهم أو عرقهم و انتماءاتهم، الحفاظ على أسرار الزملاء وعدم إفشائها وتبادل المعارف والأفكار مع الزملاء الآخرين. كما أوضحت نتائج البحث أن أهم وأول القيم والمعايير الأخلاقية التي يجب على الطلاب والطالبات الالتزام بها إزاء المؤسسة الأكاديمية هي: الحفاظ

على نظافة المؤسسة الأكاديمية وعدم تلويثها والتعامل مع المرافق والخدمات المتاحة بالمؤسسة الأكاديمية وفقاً اللوائح المعمول بها.

٣. دراسة عبدالعزيز، محمد عطا أحمد (٢٠١٥) بعنوان: المدافعة عن حقوق الإنسان فى إطار طريقة تنظيم المجتمع:

استهدف البحث تقديم موضوع بعنوان" المدافعة عن حقوق الأنسان في إطار طريقة تنظيم المجتمع". قسم البحث إلى خمسة محاور رئيسة. المحور الأول تتبع الجذور التاريخية للمدافعة عن حقوق الإنسان، حيث ظهرت وتأصلت منذ الحضارات القديمة، فكان الإسلام أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الأنسان في أكمل وجه وأوسع نطاق، كما أن للمدافعة في تنظيم المجتمع غرض أساسي وهو مساعدة الناس على تقرير مصائرهم. كما كشف المحور الثاني عن ماهية عملية المدافعة في ضوء الأهمية والأهداف والعناصر. وأبرز المحور الثالث أهم القيم المهنية والمعارف والمهارات التي ترتكز عليها عملية المدافعة. والمحور الرابع خصص لعرض الاستراتيجيات والتكتيكات والآليات الملائمة لعملية المدافعة، ومنها: استراتيجية الاقناع (تغير التوجهات)، واستراتيجية التفاوض، أيضاً استراتيجية الضغط، واستراتيجية مواجهة الفساد. والمحور الخامس استعرض الأدوات والأدوار المهنية الملائمة لعملية المدافعة. واختتم البحث بإيضاح أبرز الأدوار المهنية الملائمة لعملية المدافعة، ومنها: استقطاب أعضاء المجالس التشريعية من ذوي الوزن السياسي لتبنى القضايا الخاصة بالفئات الأكثر احتياجا في المجتمع مع الوقوف بجانبهم. والعمل على إقامة علاقات عمل قوية مع هؤلاء الأعضاء وصولاً لتوحدهم مع قضايا المدافعة وإظهار ذلك لقاعدة عريضة من المواطنين المنتمين للفئة الأكثر احتياجا.

٤. دراسة إبراهيم، مرفت السيد خطيري (٢٠١٦) بعنوان: اتجاهات الأخصائيين الإجتماعيين نحو برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان وعدم التمييز بين طلاب المدارس:

هدف البحث الى تحديد اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان وعدم التمييز بين طلاب المدارس. واعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي. وتكونت مجموعة البحث من ٤٠ أخصائي من الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس التي تم تطبيق البرامج فيها. وتمثلت أداة البحث في مقياس مطبق على الأخصائيين المتواجدين بالمدارس التي تم فيها تطبيق برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان. وارتكز الإطار النظري للبحث على عدة عناصر، هي على النحو التالي، مفهوم الاتجاه، ومفهوم الثقافة، مفهوم حقوق الإنسان، أهداف تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، أهمية تعليم وتعلم حقوق الإنسان والوعي بها في المدارس، برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان. وتوصلت نتائج البحث إلى أن الفئة العمرية للأخصائيين الاجتماعيين من ٤٠ سنه فأكثر تمثل ٣٢.٥%، يليها من ٣٠ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ٢٥%، ثم يليها من ٢٥ سنة إلى اقل من ٣٠ سنة بنسبة ٢٢.٥%، ثم يليها من ٣٥ سنة إلى اقل من ٤٠ سنة بنسبة ٢٠%، وأن حضور الأخصائيين الاجتماعيين للدورات التدريبية بلغ نسبة ٥٢.٥%، بينما من لم يحضروا الدورات التدريبية كان نسبة ٤٧.٥%، وأن دور البرنامج في إكساب الطلاب المعارف اللازمة لحقوق الإنسان أن المتوسط المرجح للبعد (٩١.٢٥) وأن القوة النسبية (٧٦.٠٤) وهذا يعكس مدى وجود معارف لحقوق الإنسان يعمل البرنامج على إكسابها وإن كانت بنسبة متوسطة ومنها المعارف المتعلقة بالمساواة وحقوق وواجبات الطلاب تجاه المجتمع، والحق في الحياة، والتعرف على أشكال التمييز، والمشاركة في الحياة المجتمعية مع الآخرين. كما توصلت النتائج إلى وضع تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل دور برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان وعدم التمييز بين طلاب المدارس.

٥. دراسة المهيد، شمسة بنت تركي (٢٠١٨) بعنوان: أهم التحديات الجديدة التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠:
هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم التحديات الجديدة التي تواجه مهنة الخدمات الاجتماعية من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي. وتكونت عينة الدراسة من (٨٠) مبحوث من أعضاء هيئة التدريس بقسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الملك سعود، الأخصائيين الاجتماعيين، ومشرفي التدريب الميداني والخبراء والمتخصصين في الخدمة الاجتماعية. وتمثلت أداة الدراسة في الاستبيان لجمع البيانات. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المتوسط العام للإجابات في محور التحديات التي تواجه أساليب الإعداد المهني في ضوء الجودة إلى متوسط عام مقبول جداً حيث حقق ٤.١٥ وهي نسبة تفيد للقبول لهذا المحور من قبل عينة الدراسة، وإن محور التحديات التي تعترض المهنة في التصدي للمشكلات أو القضايا المجتمعية احتلت أعلى نسبة فيها في عبارة اتفاق الآراء على التحدي الذي يواجه المهنة في عدم إتاحة الفرصة للأخصائي للتعامل مع القضية أو المشكلة بل يقوم بذلك شخص غير متخصص وذلك بعد أن جاء المتوسط العام لهذا المحور كله ٤.٣ أي بنسبة موافقة بشدة على عباراته المختلفة والتي تتراوح ما بين ٤.٤٦ ، ٤.١ أي موافقة وكان انحرافها المعياري ما بين ٠.٧٤٦٧ و ١.٠٤٦٨ وحققت عبارة أي مشكلة لا يحلها الأخصائي هو والقضية لعدم وعي المجتمع بذلك أعلى متوسط عالي ونسبة مقبول بلغ ٨٥ % ونسبة رفضة ٢.٥% وهو حدث كبير يواجه المهنة في التصدي للمشكلات والقضايا المجتمعية.

٦. دراسة الكفاوين، محمود (٢٠١٨) بعنوان: العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين:
هدفت هذه الدراسة إلى فهم الواقع العملي للعلاقة ما بين مهنة الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن وذلك من خلال التعرف على أراء مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين حول مفهومهم للعدالة الاجتماعية وواقعها في الأردن ودور الخدمة الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة تكونت من ستة عشر من الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين. وقد استخدام الباحث المنهج النوعي، وتم جمع البيانات من خلال المجموعة البؤرية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي كان من أهمها: أتفاق المشاركين على أهمية العدالة الاجتماعية بشكل عام بالرغم من اختلافهم حول مفهوم موحد لها. أما حول رأيهم في العلاقة بين الخدمة الاجتماعية من خلال دراستهم وممارستهم العملية، فقد أشاروا إلى أن واقع العلاقة أكاديميا اقتصر على معلومات عامة، أما في الممارسة العملية فلا يوجد دور يذكر. كما أشار المشاركون إلى مجموعة من العوامل التي تحد من إمكانية تطبيق العدالة الاجتماعية أثناء ممارستهم المهنية ولكنهم في النهاية أكدوا على ضرورة الربط ما بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتشتمل على معلومات أكثر عمقا عن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية مع ضرورة تزيد دراسي الخدمة الاجتماعية بالمهارات اللازمة لاستخدام العدالة الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية للاستفادة منها في ممارستهم المهنية بالإضافة للحاجة لإجراء المزيد من الدراسات المتعمقة حول الموضوع.

٧. دراسة سويد، تهاني بنت محمد بن عبدالعزيز (٢٠١٩) بعنوان: مدى وعي الأسرة السعودية ببعض حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية والثقافية في مرحلة الطفولة المبكرة:
سلط البحث الضوء على مدى وعي الأسرة السعودية ببعض حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية والثقافية في مرحلة الطفولة المبكرة. واعتمد البحث على المنهج المسحي الاجتماعي لتحقيق هدفه. وجاءت أدوات البحث متمثلة في استبانة لجمع البيانات والمعلومات، وطبقت على عينة عشوائية قوامها (٧٨) مفردة من

الأمهات السعوديات بمدينة الرياض. وخلص البحث بمجموعة من النتائج منها، أن (٥١,٣%) من أفراد عينة البحث مستواهم التعليمي جامعي ويأتون في المرتبة الأولى. كما أن (٦٠,٣%) من أفراد عينة البحث مستواهم التعليمي جامعي ويأتون في المرتبة الأولى. وقد أوصى البحث بإقامة الندوات والمحاضرات لتوعية وتثقيف الأمهات بأهمية تلك المرحلة المبكرة من عمر الطفل. وأن دعم وتشجيع البحوث في المؤسسات الاجتماعية والتعليمية لإجراء بحوث متخصصة في مجال حقوق الطفل.

٨. دراسة العشيوي، منى محمد حمد (٢٠١٩) بعنوان: تعليم حقوق الإنسان للطالبات الجامعيات من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية (دراسة وصفية مطبقة على عينة من طالبات الجامعات في مدينة الرياض):

هدفت هذه الدراسة إلى: تحديد جوانب معرفة الطالبات الجامعيات بحقوق الإنسان، التعرف على دور البيئة المحلية في تعريف الطالبات بحقوق الإنسان، التعرف على مناسبة بيئة الجامعات لتعليم حقوق الإنسان، تحديد اتجاهات الطالبات نحو حقوق الإنسان، وتعد من الدراسات الوصفية التحليلية القائمة على جمع البيانات الميدانية وتحليلها، وطبقت أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة عشوائية من طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وعينة من طالبات قسم الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع اللاتي يدرسن بكل من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود من جميع المستويات الدراسية، ويبلغ عددهن (٦٠٠) طالبة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة بجامعة الإمام محمد بن سعود، وبين مفردات عينة الدراسة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن حول (مناسبة بيئة الجامعة لحقوق الإنسان) لصالح عينة الدراسة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة بجامعة الملك سعود ومفردات عينة الدراسة بجامعة الإمام محمد بن سعود حول (اتجاهات الطالبات نحو حقوق الإنسان) لصالح عينة الدراسة بجامعة الإمام محمد بن سعود.

٩. دراسة بركات، محمد محمد إسماعيل وعباس، أيمن فتحي (٢٠٢٠) بعنوان: رؤية مقترحة لتنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رؤية مقترحة لتنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة. وتمثلت أدوات الدراسة في استمارة استبيان. وجاءت العينة على طلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ وعددهم (١٠٠) مفردة. واختتمت الدراسة بأهم النتائج وجود علاقة إيجابية بين الحقوق المدنية وبين الحقوق السياسية والقانونية. توافر الحقوق المدنية يؤثر إيجابيا على وجود وتوافر الحقوق السياسية والقانونية. وبالنسبة للحقوق السياسية توجد علاقة ارتباطية بينهما وبين الحقوق الاجتماعية والثقافية. وبالنسبة للحقوق الاجتماعية الثقافية فتوجد علاقة ارتباطية عكسية بينهما وبين الحقوق الاقتصادية. توجد علاقة ارتباطية عكسية بين الحقوق الاجتماعية والثقافية وبين الصعوبات التي تعوق وعي الطلاب.

١٠. دراسة عارف، وئام محمد (٢٠٢٠) بعنوان: المعوقات الاجتماعية والثقافية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية (دراسة وصفية مطبقة في مدينة الرياض):

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات الاجتماعية والثقافية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية دراسة وصفية مطبقة في مدينة الرياض. طبقت الدراسة على عينة قوامها (٤٨٠) استبانة. وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي. وأظهرت الدراسة عدة نتائج تتعلق بمدى معرفة أفراد العينة بحقوق الطفل، وما هي هذه الحقوق، وأهم المعوقات

المؤثرة في تطبيق الاتفاقية، ومن أهم النتائج المتعلقة بالمعوقات الاجتماعية والثقافية في تطبيق الاتفاقية ما يلي، الأسرة، وفيها عدم معرفة الآباء والأمهات بحقوق أطفالهم يعتبر المعوق الرئيسي حيث أشار (٤٩.٢%) من الآباء و(٤٤.٦%) من الأمهات إلى ذلك، يليه في الأهمية الاعتقاد بأن الطفل ليس له حقوق بنسبة (١٦.٩%) عند الآباء و(١٢.٣%) عند الأمهات. وأسر الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، والمؤسسات التربوية، والمؤسسات الصحية، والمؤسسات الإعلامية (الصحفيين). والمؤسسات الإعلامية (مذيعي التلفزيون).

١١. دراسة مصطفي، السيد عبدالحميد إبراهيم (٢٠٢٠) بعنوان: رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان:

كشف البحث عن رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان. وتناول البحث عدة مباحث، استعرض المبحث الأول ركائز ومصادر بناء الرؤية. وتناول المبحث الثاني المسلمات التي تنطق منها الرؤية. وناقش المبحث الثالث الحاجة لتكوين رؤية مستقبلية لتطوير دور المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان. وتناول المبحث الرابع الفئات المستهدفة من الرؤية. وناقش المبحث الخامس حقوق الإنسان المستهدف نشرها ودعمها في ضوء الرؤية المستقبلية. وكشف المبحث السادس عن التطوير المقترح لدور المنظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان. وعرض المبحث السابع العوامل الضرورية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان. وتضمن المبحث الثامن الأدوار المهنية التي يمكن للمنظم الاجتماعي القيام بها في منظمات المجتمع المدني لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان. وتناول المبحث التاسع الأدوات المهنية التي يمكن للمنظم الاجتماعي استخدامها لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان. وعرض المبحث العاشر المهارات المهنية التي يمكن للمنظم الاجتماعي استخدامها لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان. وتضمن المبحث الحادي عشر الاستراتيجيات المهنية التي يمكن للمنظم الاجتماعي استخدامها لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان من خلال منظمات المجتمع المدني. واختتم البحث بالإشارة إلى امتلاك منظمات المجتمع المدني العديد من المقومات والخصائص التي تسمح لها بتنمية قدرتها على مواجهة المشكلات والتحديات التي تعترض قيامها بدروها في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الأنسان في المجتمع.

١٢. دراسة الغزيوي (٢٠٢١) بعنوان: إسهامات تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية في تنمية ثقافة حقوق الإنسان لدي الأخصائيين الاجتماعيين (بحث مطبق على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بإدارات المعاشات والمساعدات بصندوق التضامن الاجتماعي فرع طرابلس):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إسهامات تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية في تنمية ثقافة حقوق الإنسان لدى الإخصائيين الاجتماعيين، وينبثق منه التعرف، على إسهامات تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية في تنمية الخبرات والمهارات والقيم المرتبطة بثقافة حقوق الإنسان لدى الأخصائيين الاجتماعيين. واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المسح الشامل بالعينة للإخصائيين الاجتماعيين العاملين بإدارة المعاشات والمساعدات بصندوق التضامن الاجتماعي في فرع طرابلس. وتمثلت أدوات البحث في الاستبانة. وتكونت العينة من (٢٨) أخصائياً اجتماعياً بإدارة المعاشات والمساعدات بصندوق التضامن الاجتماعي في فرع طرابلس. وأظهرت نتائج البحث أن نسبة الإناث هم أكثر ممارسة للمهنة الخدمة الاجتماعية بغدارات المعاشات والمساعدات بصندوق التضامن الاجتماعي فرع طرابلس من الذكور، وأن غالبية الإخصائيين الاجتماعيين الذين يشتغلون بإدارات المعاشات والمساعدات بصندوق التضامن الاجتماعي فرع طرابلس مستوى أعمارهم (من ٤٥ سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (٨٥.٧%).

١٣. دراسة عبدالعزيز، أبو بكر علي ضوء (٢٠٢١) بعنوان: برنامج مقترح لتنمية وعي الشباب الجامعي بحقوق الإنسان من منظور الخدمة الاجتماعية:
هدف البحث إلى عرض برنامج مقترح لتنمية وعي الشباب الجامعي بحقوق الإنسان من منظور الخدمة الاجتماعية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي باستخدام العينة العمدية، وتمثلت أدوات البحث في استخدام مقياس وعي الشباب الجامعي بحقوق الإنسان، وكان الهدف من البحث التعرف على ماهية حقوق الإنسان من وجهة نظر الشباب الجامعي، ومظاهر ممارسة الشباب الجامعي لحقوق الإنسان، والتعرف على البرنامج المقترح لتنمية وعي الشباب الجامعي بحقوق الإنسان من منظور الخدمة الاجتماعية، وجاءت نتائج البحث مؤكده على ضعف ثقافة ووعي ومعرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان مما يشير إلى حاجة الشباب الجامعي عينة البحث لمعلومات ومعارف مرتبطة بحقوق الإنسان، وأوضح أن ضعف إدراك الشباب الجامعي لحقوق الإنسان يأتي في المستوى الضعيف حسب درجة المقياس المستخدم في البحث لأن الإدراك يأتي بعد التلقي،
-دراسة الهندي، أمنية عبدالغني عبدالسلام (٢٠٢٢) بعنوان: دور الأخصائي الاجتماعي في تقديم الرعاية الاجتماعية لكبار السن وفقا لرؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠ وذلك باستخدام نموذج الجسر (دراسة تطبيقية في مراكز الرعاية لكبار السن في مدينة جدة):
كشفت الدراسة عن دور الأخصائي الاجتماعي في تقديم الرعاية الاجتماعية لكبار السن وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية لعام (٢٠٣٠) وذلك باستخدام نموذج الجسر. عرضت الدراسة إطاراً مفاهيمياً تضمن المسن، رعاية المسنين، نموذج الجسر. واعتمدت الدراسة على المنهج المختلط. وتمثلت أدوات الدراسة في الاستبانة الإلكترونية. وتم تطبيقها على عينة قوامها (٥٥) أخصائي اجتماعي من الأخصائيين الاجتماعين العاملين في دور رعاية كبار السن في مدينة جدة. وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على أن الأخصائيين الاجتماعيين (عينة الدراسة) موافقين على واقع دور الأخصائي الاجتماعي في التعريف على الحالة الصحية لكبار السن في المجتمع السعودي مبيناً أن البيانات النوعية التفسيرية في ممارسة الدور الوقائي تتمركز حول احتياجات أساسية لرعاية كبار السن ومحتوى تطبيق نموذج الجسر من خلال استخدام استراتيجياته وتكتيكاته
١٤-دراسة كمال، رباب عاطف مصطفى (٢٠٢٢) بعنوان: متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائيين الإجتماعيين العاملين بلجان حماية الطفل:
هدف البحث إلى تحديد متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بلجان حماية الطفل، توصلت نتائج البحث، إلى أهم النتائج المرتبطة معارف الأخصائي الاجتماعي بلجان حماية الأطفال، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائيا وفق المتوسط المرجح (١٨.٠) والقوه النسبية للبعد (٨٥.٧%)، وبذلك ممكن التأكيد على أن هذا الاستجابات تركز حول خيار الموافقة على البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة من إجاب نعم بلغت (٦١.٠%) في حين من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبة (٣٥.٢%) إلى نسبة (٣.٨%) أجابوا لا. أما النتائج المرتبطة مهارات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بلجان حماية الأطفال، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائيا وفق المتوسط المرجح (١٩.٣) والقوه النسبية للبعد (٩١.٩%)، وبذلك ممكن التأكيد على أن هذا الاستجابات تركز حول خيار الموافقة على البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة من إجاب نعم بلغت (٧٦.٦%) في حين من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبه (٢٢.٦%) إلى نسبة (٠.٨%) أجابوا لا. والنتائج المرتبطة بقيم وأخلاقيات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بلجان حماية الأطفال، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائيا وفق المتوسط المرجح (١٩.١) والقوه النسبية للبعد (٩٠.٩%)، وبذلك ممكن التأكيد على أن

هذا الاستجابات تركز حول خيار الموافقة على البعد، ومما يدل على ذلك أن نسبة من إجاب نعم بلغت (٧٣.٥%) في حين من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبه (٢٥.٩%) إلى نسبة (٠.٧%) أجابوا لا.

١٥دراسة رشوان، رحاب محمد عبدالسلام (٢٠٢٢) بعنوان: المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في تطبيق قيم الممارسة المهنية في العمل مع الحالات الفردية:

استهدفت الدراسة تحديد المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في تطبيق قيم الممارسة المهنية في العمل مع الحالات الفردية، وتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة المتمثل في: ما المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في تطبيق قيم الممارسة المهنية في العمل مع الحالات الفردية؟ والإجابة على التساؤلات الفرعية التالية: ما المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في تطبيق قيم الممارسة المهنية والمرتبطة بالأخصائي الاجتماعي؟ ما المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في تطبيق قيم الممارسة المهنية والمرتبطة بالأخصائي الاجتماعي، ما المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في تطبيق قيم الممارسة المهنية والمرتبطة بالظروف البيئية والمجتمعية؟ ما المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في تطبيق قيم الممارسة المهنية والمرتبطة بشخصية العميل؟ واشتملت الدراسة على مفهوم المعوقات، قيم ممارسة الخدمة الاجتماعية، الممارسة المهنية، واعتمدت الباحثة في إجراء الدراسة على استبيان لجميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية بمحافظة الفيوم، واستخدمت المسح الشامل للأخصائيين الاجتماعين العملين بمكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية بمحافظة الفيوم وعددهم (٣٢)، وكان من أهم نتائجها؛ فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول؛ معوقات التزام الأخصائي الاجتماعي بتطبيق قيم الممارسة المهنية والمرتبطة بالأخصائي الاجتماعي، حيث أكدت نتائج الدراسة على وجود خبرات سلبية سابقة للأخصائي الاجتماعي، عدم قناعة الأخصائي الاجتماعي بالالتزام بالقيم المهنية، عدم رضا الأخصائي الاجتماعي عن عمله المهني، أما فيما يتعلق بمعوقات التزام الأخصائي الاجتماعي بتطبيق قيم الممارسة المهنية والمرتبطة بوظيفة المؤسسة؟ حيث أكدت نتائج الدراسة بوجود قصور في إمكانيات المؤسسة، وتعقد سياسة القبول وشروط المساعدة، أما فيما يتعلق بالتساؤل الثالث؛ معوقات التزام الأخصائي الاجتماعي بتطبيق قيم الممارسة المهنية والمرتبطة بالظروف البيئية والمجتمعية، العميل؟ حيث أكدت نتائج الدراسة، على عدم الوعي بالمشكلات وآثارها، عدم وجود مناخ يتسم بالتضامن والتكافل الاجتماعي، وعدم وجود بيئة تشجع العمل الاجتماعي الإضافي والتطوع.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة:

تصنف الدراسة الحالية على أنها من الدراسات الوصفية التي تعتمد على وصف الظاهرة كما توجد في الواقع، من خلال جمع المعلومات عنها، ووصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها تعبيراً كمياً أو تعبيراً كيفياً، وتقديم التفسير الموضوعي لها. (عبيدات وعدس وعبدالحق، ٢٠٠٧، ١٨٧)

منهج الدراسة:

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة،

مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة الحالية على جميع العاملين في هيئة حقوق الإنسان أثناء فترة إجراء الدراسة في العام الدراسي ١٤٤٣ / ١٤٤٤ هـ، وإجمالي عددهم (٢٠٠) مفردة، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (٤٢) مفردة، تم اختيارهم من خلال تحويل أداة الدراسة إلى رابط إلكتروني من خلال تطبيق جوجل درايف، وتم إرسال الرابط إلى أفراد مجتمع الدراسة واستجاب منهم (٤٢) مفردة يمثلون عينة الدراسة الحالية.

مجالات الدراسة:
نتناول فيما يلي كلاً من المجال المكاني والزماني والبشري للدراسة:
١. المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني للدراسة في النطاق المكاني الذي تم فيه إجراء الدراسة الميدانية، وقد تم تطبيق هذه الدراسة في هيئة حقوق الإنسان.
٢. المجال الزمني: يتمثل المجال الزماني للدراسة في الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية جمع البيانات في الدراسة الميدانية، والتي تمت في العام الدراسي ١٤٤٣ / ١٤٤٤ هـ.
٣. المجال البشري: يتمثل المجال البشري للدراسة في مجتمع الدراسة الذي اشتمل على العاملين في هيئة حقوق الإنسان، واستجاب منهم (٤٢) مفردة يمثلون عينة الدراسة الحالية.

أداة الدراسة:
تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات في الدراسة الحالية.
وقد تم إعداد الاستبانة المستخدمة لجمع البيانات في الدراسة الحالية في ضوء المنهج المتبع في الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، كما تم بناؤها بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
وتكونت هذه الاستبانة من جزئين رئيسين، وهما:
– الجزء الأول: ويتعلق هذا الجزء بالبيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة الذين تم تطبيق الاستبانة عليهم، وتتمثل هذه البيانات في: النوع، والعمر بالسنوات، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، والتخصص، والحصول على دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، ومدة العمل في هيئة حقوق الإنسان، وعدد أفراد الأسرة.
– الجزء الثاني: محاور وعبارات الاستبانة، وقد اشتمل هذا الجزء على أربعة محاور، وهي:
- المحور الأول (المعرفة بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠): ويتضمن هذا المحور (١٢) عبارة.
- المحور الثاني (دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠): ويتضمن هذا المحور (١٠) عبارات.
- المحور الثالث (أهم المعوقات التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠): ويتضمن هذا المحور (٢٠) عبارة موزعة على (٣) أبعاد، وهي: المعوقات المهنية، والمعوقات المجتمعية، والمعوقات التنظيمية.
- المحور الرابع (أهم المقترحات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠): ويتضمن هذا المحور (٨) عبارات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي وذلك بغرض معرفة اتجاه إجابات أفراد العينة إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة تتراوح من ٢.٣٤ إلى ٣ فإن هذه الاستجابات تكون في اتجاه (موافق)، وتكون درجة الموافقة عليها مرتفعة.
– وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة تتراوح من ١.٦٧ إلى ٢.٣٣ فإن هذه الاستجابات تكون في اتجاه (موافق إلى حد ما)، وتكون درجة الموافقة عليها متوسطة.
– وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة تتراوح من ١ إلى ١.٦٦ فإن هذه الاستجابات تكون في اتجاه (غير موافق)، وتكون درجة الموافقة عليها منخفضة.
صدق وثبات أداة الدراسة:
فيما يلي إجراءات التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة:

صدق الاستبانة:

-الصدق الظاهري: بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة قام الباحث بعرضها على سعادة الدكتور المشرف على الدراسة، وذلك لمعرفة آرائه فيما يتعلق بسلامة الاستبانة وصحة صياغة عباراتها وتوافقها مع مشكلة وأهداف الدراسة، وكذلك للتأكد من مناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك مناسبتها لأفراد مجتمع الدراسة، وشمولها لجميع جوانب الظاهرة المدروسة، وتم إجراء التعديلات التي أبداها سعادته؛ سواء بتعديل الصياغة أو حذف بعض العبارات أو إضافة عبارات جديدة حتى تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة.

-صدق الاتساق الداخلي: تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (١٥) مفردة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان، وتم حساب قيم معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة وبين الدرجة الكلية للاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

-أن قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور الأول (المعرفة بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠) وبين الدرجة الكلية للاستبانة بلغت (٠.٩٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، وأن قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور الثاني (دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠) وبين الدرجة الكلية للاستبانة بلغت (٠.٩٣) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، وأن قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور الثالث (أهم المعوقات التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠) وبين الدرجة الكلية للاستبانة بلغت (٠.٨٨) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، وأن قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور الرابع (أهم المقترحات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠) وبين الدرجة الكلية للاستبانة بلغت (٠.٩٢) وهي قيمة أيضاً دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، مما يشير إلى اتصاف هذه الاستبانة بدرجة مناسبة من الاتساق الداخلي.

ثبات الاستبانة:

تم التحقق من ثبات الاستبانة المستخدمة في الدراسة الحالية بطريقة ألفا كرونباخ، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (١٥) مفردة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان، وتم حساب قيم معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة وللاستبانة ككل، وكانت النتائج: أن قيمة معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للمحور الأول (المعرفة بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠) بلغت (٠.٩٢)، وأن قيمة معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للمحور الثاني (دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠) بلغت (٠.٩١)، وأن قيمة معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للمحور الثالث (أهم المعوقات التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠) بلغت (٠.٨٩)، وأن قيمة معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للمحور الرابع (أهم المقترحات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠) بلغت (٠.٩٠)، وأن قيمة معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغت (٠.٩٣)، وجميعها قيم مرتفعة، مما يشير إلى اتصاف الاستبانة بدرجة مناسبة من الثبات.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: عرض وتحليل جداول الدراسة:

النتائج الخاصة بوصف عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان:

-أن عدد الذكور في عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان بلغ (٣٣) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٧٨.٥٧ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الإناث بلغ (٩) أفراد بنسبة مئوية مقدارها (٢١.٤٣ %) من إجمالي عينة الدراسة.

-أن عدد الأفرد في عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان الذين أعمارهم أقل من ٣٠ سنة بلغ (٩) أفراد بنسبة مئوية مقدارها (٢١.٤٣ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين أعمارهم من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة بلغ (١٦) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٣٨.١٠ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين أعمارهم من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة بلغ (١٢) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٢٨.٥٧ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين أعمارهم ٥٠ سنة فأكثر بلغ (٥) أفراد بنسبة مئوية مقدارها (١١.٩٠ %) من إجمالي عينة الدراسة.

-أن عدد الأفرد في عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان الذين حالتهم الاجتماعية أعزب بلغ (٦) أفراد بنسبة مئوية مقدارها (١٤.٢٩ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين حالتهم الاجتماعية متزوج بلغ (٣٦) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٨٥.٧١ %) من إجمالي عينة الدراسة.

-أن عدد الأفرد في عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس بلغ (٣٥) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٨٣.٣٣ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين مؤهلهم العلمي ماجستير بلغ (٧) أفراد بنسبة مئوية مقدارها (١٦.٦٧ %) من إجمالي عينة الدراسة.

-أن عدد الأفرد في عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان الذين تخصصهم خدمة اجتماعية بلغ (٢١) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٥٠ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين تخصصهم علم اجتماع بلغ (١٦) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٣٨.١٠ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد من التخصصات الأخرى بلغ (٥) أفراد بنسبة مئوية مقدارها (١١.٩٠ %) من إجمالي عينة الدراسة.

-أن عدد الأفرد في عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان الذين حصلوا على دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان بلغ (٣٨) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٩٠.٤٨ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين لم يحصلوا على دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان بلغ (٤) أفراد بنسبة مئوية مقدارها (٩.٥٢ %) من إجمالي عينة الدراسة.

-أن عدد الأفرد في عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان الذين مدة عملهم في هيئة حقوق الإنسان من سنة لأقل من ٥ سنوات بلغ (١٢) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٢٨.٥٧ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين مدة عملهم في هيئة حقوق الإنسان من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات بلغ (٢٤) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٥٧.١٤ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين مدة عملهم في هيئة حقوق الإنسان ١٠ سنوات فأكثر بلغ (٦) أفراد بنسبة مئوية مقدارها (١٤.٢٩ %) من إجمالي عينة الدراسة.

-أن عدد الأفرد في عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان الذين عدد أفراد أسرهم أقل من ٣ أفراد بلغ (٥) أفراد بنسبة مئوية مقدارها (١١.٩٠ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين عدد أفراد أسرهم من ٣ إلى أقل من ٦ أفراد بلغ (٢٢) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٥٢.٣٨ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد الذين عذ1دد أفراد أسرهم ٦ أفراد فأكثر بلغ (١٥) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٣٥.٧١ %) من إجمالي عينة الدراسة.

الجداول الخاصة بالإجابة على التساؤل الأول للدراسة:

ينص التساؤل الأول للدراسة على: "ما مدى معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟"، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١)

استجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بمدى معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	العبارات	الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الإجمالي				
١	لدي معرفة كافية بالنظريات العلمية للحقوق الاجتماعية	٢٩	٩	٤	٤٢	٢.٦٠	٠.٦٦	مرتفعة	٩
٢	لدي معرفة كافية بأنظمة ولوائح المساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان	٢٣	١٦	٣	٤٢	٢.٤٨	٠.٦٣	مرتفعة	١١
٣	أعرف أحكام نظام رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة	٢١	١٣	٨	٤٢	٢.٣١	٠.٧٨	متوسطة	١٢
٤	أعرف تفاصيل نظام حرية الرأي والتعبير	٢٩	١١	٢	٤٢	٢.٦٤	٠.٥٨	مرتفعة	٧
٥	أدرك المقصود بنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص	٢٥	١٤	٣	٤٢	٢.٥٢	٠.٦٣	مرتفعة	١٠
٦	تهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى توفير الظروف التي تعمل على تحسين حياة المواطنين	٣٨	٤	٠	٤٢	٢.٩٠	٠.٣٠	مرتفعة	١
٧	أرى أنه من الضروري تحسين جودة التعليم وزيادة نسبة القيد في المدارس والجامعات	٣١	١١	٠	٤٢	٢.٧٤	٠.٤٥	مرتفعة	٤
٨	من المهم تحسين الخدمات الصحية للمواطن	٣٢	١٠	٠	٤٢	٢.٧٦	٠.٤٣	مرتفعة	٢
٩	يعتبر الإسكان حقاً اجتماعياً مهماً للمواطنين	٣٠	١٢	٠	٤٢	٢.٧١	٠.٤٦	مرتفعة	٥
١٠	تؤكد رؤية المملكة ٢٠٣٠ على خلق فرص عمل جديدة وتطوير سوق العمل	٢٩	١٣	٠	٤٢	٢.٦٩	٠.٤٧	مرتفعة	٦

١١	من الضروري تحسين برامج الرعاية الصحية والتأمين الصحي والتقاعد	٢٦	١٥	١	٤٢	٢.٦٠	٠.٥٤	مرتفعة	٨
١٢	تهتم رؤية المملكة ٢٠٣٠ بتطوير الثقافة والفنون والرياضة	٣٢	١٠	٠	٤٢	٢.٧٦	٠.٤٣	مرتفعة	٢ مكرر
مجموع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية						٣١.٧١	٦.٣٦		
المتوسط العام للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية						٢.٦٤	٠.٥٣	مرتفعة	

يتضح من الجدول (١) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بمدى معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بلغ (٢.٦٤) بمتوسط انحرافات معيارية قيمته (٠.٥٣) وبدرجة موافقة مرتفعة، وقد حصلت (١١) عبارة على درجة موافقة مرتفعة، في حين حصلت عبارة واحدة على درجة موافقة متوسطة. وجاء ترتيب العبارات الخاصة بمدى معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة عليها كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على "تهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى توفير الظروف التي تعمل على تحسين حياة المواطنين" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.٩٠) وبانحراف معياري (٠.٣٠) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على "من المهم تحسين الخدمات الصحية للمواطن" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢.٧٦) وبانحراف معياري (٠.٤٣) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (١٢) والتي تنص على "تهتم رؤية المملكة ٢٠٣٠ بتطوير الثقافة والفنون والرياضة" في الترتيب الثاني مكرر بمتوسط حسابي (٢.٧٦) وبانحراف معياري (٠.٤٣) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على "أرى أنه من الضروري تحسين جودة التعليم وزيادة نسبة القيد في المدارس والجامعات" في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٢.٧٤) وبانحراف معياري (٠.٤٥) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على "أدرك المقصود بنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص" في الترتيب العاشر بمتوسط حسابي (٢.٥٢) وبانحراف معياري (٠.٦٣) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على "لدي معرفة كافية بأنظمة ولوائح المساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان" في الترتيب الحادي عشر بمتوسط حسابي (٢.٤٨) وبانحراف معياري (٠.٦٣) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على "أعرف أحكام نظام رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة" في الترتيب الثاني عشر بمتوسط حسابي (٢.٣١) وبانحراف معياري (٠.٧٨) وبدرجة موافقة متوسطة.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء أن المعارف تلعب دورًا حاسمًا للأخصائي الاجتماعي في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن؛ حيث يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يكون على دراية بالقوانين والسياسات المتعلقة بحقوق المواطنين الاجتماعية. يساعده ذلك على تحليل الإطار القانوني والسياسي

وتوجيه المواطنين بشأن حقوقهم والإجراءات المتاحة لهم للحصول على تلك الحقوق. كما يعتبر توفير المعلومات الدقيقة والشاملة للمواطنين حول حقوقهم الاجتماعية من مهام الأخصائي الاجتماعي. يتعين على الأخصائي أن يكون على دراية بأحدث المعلومات والتطورات في مجال حقوق المواطنين ويتمكن من نقل تلك المعلومات بطريقة سهلة وفهمها للمواطنين. وأيضاً يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يكون قادرًا على تقديم الدعم والتوجيه للمواطنين في مساعيهم للحصول على حقوقهم الاجتماعية. يشمل ذلك تقديم المشورة والإرشاد والمساعدة في التعامل مع الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بتلك الحقوق.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة عبدالعزيز (٢٠١٥) التي ركزت على المعارف المتعلقة بالمدافعة عن حقوق الإنسان فى إطار طريقة تنظيم المجتمع، والتي تضمنت ماهية عملية المدافعة في ضوء الأهمية والأهداف والعناصر، وأهم القيم المهنية والمعارف والمهارات التي ترتكز عليها عملية المدافعة، والاستراتيجيات والتكتيكات والآليات الملائمة لعملية المدافعة، والأدوات والأدوار المهنية الملائمة لعملية المدافعة.

١-الجداول الخاصة بالإجابة على التساؤل الثاني للدراسة:

ينص التساؤل الثاني للدراسة على: "ما دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟"، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٢)

استجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بدور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	العبارات	الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الإجمالي				
١	المساهمة في زيادة معرفة المواطنين بمفهوم الحقوق الاجتماعية	٣١	١٠	١	٤٢	٢.٧١	٠.٥١	مرتفعة	٢
٢	توعية المواطنين بحقوقهم الاجتماعية التي تكفلها لهم رؤية المملكة ٢٠٣٠	٣٥	٥	٢	٤٢	٢.٧٩	٠.٥٢	مرتفعة	١
٣	العمل على تنمية الوعي المجتمعي بالحقوق الاجتماعية	١٧	٢٠	٥	٤٢	٢.٢٩	٠.٦٧	متوسطة	٩
٤	تسهيل الوصول إلى التعليم لجميع فئات المجتمع	١٠	٣١	١	٤٢	٢.٢١	٠.٤٧	متوسطة	١٠

٥	المساعدة في زيادة التغطية الصحية للمواطنين	١٧	٢١	٤	٤٢	٢.٣١	٠.٦٤	متوسطة	٨
٦	توعية الشباب بأهمية الانخراط في سوق العمل	٢٤	١٧	١	٤٢	٢.٥٥	٠.٥٥	مرتفعة	٦
٧	المساهمة في تغيير العادات والتقاليد المعوقة لنشر ثقافة الحقوق الاجتماعية للمواطنين	٢١	١٧	٤	٤٢	٢.٤٠	٠.٦٦	مرتفعة	٧
٨	العمل على نشر الوعي بثقافة الحوار بين المواطنين	٢٧	١٣	٢	٤٢	٢.٦٠	٠.٥٩	مرتفعة	٤
٩	العمل على إرساء ثقافة تقبل الآخر بين المواطنين	٢٨	١٣	١	٤٢	٢.٦٤	٠.٥٣	مرتفعة	٣
١٠	نشر الوعي بأهمية ثقافة احترام خصوصية الآخرين	٢٥	١٦	١	٤٢	٢.٥٧	٠.٥٥	مرتفعة	٥
مجموع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية						٢٥.٠٧	٥.٦٩		
المتوسط العام للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية						٢.٥١	٠.٥٧	مرتفعة	

يتضح من الجدول (٢) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بدور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بلغ (٢.٥١) بمتوسط انحرافات معيارية قيمته (٠.٥٧) وبدرجة موافقة مرتفعة، وقد حصلت (٨) عبارات على درجة موافقة مرتفعة، في حين حصلت عبارتان على درجة موافقة متوسطة. وجاء ترتيب العبارات الخاصة بدور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة عليها كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على "توعية المواطنين بحقوقهم الاجتماعية التي تكفلها لهم رؤية المملكة ٢٠٣٠" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.٧٩) وبانحراف معياري (٠.٥٢) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على "المساهمة في زيادة معرفة المواطنين بمفهوم الحقوق الاجتماعية" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢.٧١) وبانحراف معياري (٠.٥١) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص على "العمل على إرساء ثقافة تقبل الآخر بين المواطنين" في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢.٦٤) وبانحراف معياري (٠.٥٣) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على "المساعدة في زيادة التغطية الصحية للمواطنين" في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (٢.٣١) وبانحراف معياري (٠.٦٤) وبدرجة موافقة متوسطة.

- وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على "العمل على تنمية الوعي المجتمعي بالحقوق الاجتماعية" في الترتيب التاسع بمتوسط حسابي (٢.٢٩) وبانحراف معياري (٠.٦٧) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على "تسهيل الوصول إلى التعليم لجميع فئات المجتمع" في الترتيب العاشر بمتوسط حسابي (٢.٢١) وبانحراف معياري (٠.٤٧) وبدرجة موافقة متوسطة.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء العلاقة الوثيقة بين الخدمة الاجتماعية وترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن؛ حيث يمكن أن تساهم الخدمة الاجتماعية في رفع وعي المواطنين بحقوقهم الاجتماعية المكفولة لهم. من خلال توفير المعلومات والتثقيف، يتم تمكين المواطنين بمعرفة حقوقهم والتزامات الحكومة نحوهم. كما يمكن أن تساعد الخدمة الاجتماعية في زيادة فهم المواطنين لمفهوم الحقوق الاجتماعية وأهميتها. يتم توضيح أن الحقوق الاجتماعية تشمل الحق في الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، والحماية الاجتماعية، والتشغيل اللائق، والعدالة الاجتماعية. وكذلك تعمل الخدمة الاجتماعية على تعزيز ثقافة القبول والتسامح بين المواطنين من خلال التوعية بقيم المساواة واحترام الاختلافات، يتم تعزيز التعايش السلمي وتعزيز حقوق جميع أفراد المجتمع. وتساهم كذلك الخدمة الاجتماعية في زيادة وعي المواطنين بأهمية الحوار والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحقوقهم الاجتماعية. يتم تشجيع المواطنين على المشاركة في مناقشات المجتمع والعمل معًا لتحقيق التغيير الاجتماعي وتحسين الحقوق الاجتماعية.

ويتفق ذلك مع ما أشار إليه بركات وعباس (٢٠٢٠، ٢١٣) حيث يعد ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن من القضايا الجديرة بالاهتمام المجتمعي؛ إذ تدعم الانتماء والولاء للوطن، وتزيد من مستوى المشاركة من جميع أفراد المجتمع للتضحية والدفاع عن الوطن؛ مجابهةً للتحديات التي تواجه المجتمع. وما أضافه العشيوي (٢٠١٩، ٣٤٨) حيث تقوم ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال ترسيخ الحقوق الاجتماعية على دعائم أساسية تشكل ملامح هذه المهنة، من خلال الاعتراف والتطبيق لمفهوم الكرامة والقيمة لكل شخص.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة شلهوب (٢٠١٤) التي أظهرت أن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل الحقوق الإنمائية للطفل في المجتمع السعودي تتمثل في تنمية وعي الطفل بأهمية قيمة الصدق والأمانة والتعاون مع الآخرين، واحترام حقوقهم والمحافظة على ممتلكات الغير واحترام الاهل وثقافتهم، وأن دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حق الطفل في المشاركة تتمثل في تنمية وعي الطفل بحقه في المشاركة في الإذاعة المدرسية وفي الأنشطة اللامنهجية داخل المدرسة والمشاركة في الأنشطة العامة في المجتمع.

٢-الجداول الخاصة بالإجابة على التساؤل الثالث للدراسة:

ينص التساؤل الثالث للدراسة على: "ما أهم المعوقات (المهنية والمجتمعية والتنظيمية) التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟"، وكانت النتائج كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول (٣)

استجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بأهم المعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

		الاستجابات	المتوسط	الانحرا	درجة	الترتيب

م	العبارات	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الإجمالي	ط الحسابي	ف المعياري	الموافقة	ب
١	عدم وجود مقررات دراسية أثناء الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين تتعلق بالحقوق الاجتماعية للمواطنين	١١	٢٣	٨	٤٢	٢.٠٧	٠.٦٨	متوسطة	٧
٢	ضعف كفاية الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين للعمل في مجال الحقوق الاجتماعية	١٣	٢٠	٩	٤٢	٢.١٠	٠.٧٣	متوسطة	٦
٣	ضعف معرفة بعض الأخصائيين الاجتماعيين بمفهوم الحقوق الاجتماعية للمواطنين	١٦	١٨	٨	٤٢	٢.١٩	٠.٧٤	متوسطة	٢
٤	ضعف قدرة بعض الأخصائيين الاجتماعيين على توظيف أساليب الممارسة المهنية لتنمية الوعي بالحقوق الاجتماعية	١٦	١٧	٩	٤٢	٢.١٧	٠.٧٦	متوسطة	٣
٥	قلة النظريات والنماذج الاجتماعية التي تركز على الحقوق الاجتماعية للمواطنين	٩	٣٠	٣	٤٢	٢.١٤	٠.٥٢	متوسطة	٤
٦	الصعوبة في تطبيق أساليب الممارسة المهنية في مجال الحقوق الاجتماعية	١٦	٢١	٥	٤٢	٢.٢٦	٠.٦٦	متوسطة	١
٧	قصور مهارات التواصل لدى بعض الأخصائيين الاجتماعيين	٣	٣٥	٤	٤٢	١.٩٨	٠.٤١	متوسطة	٨
٨	عدم توفر إشراف مهني في مجال الحقوق الاجتماعية	١٠	٢٦	٦	٤٢	٢.١٠	٠.٦٢	متوسطة	٥

مجموع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	١٧.٠١	٥.١٢		
المتوسط العام للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	٢.١٣	٠.٦٤	متوسطة	

يتضح من الجدول (٣) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بالمعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بلغ (٢.١٣) بمتوسط انحرافات معيارية قيمته (٠.٦٤) وبدرجة موافقة متوسطة، وقد حصلت جميع العبارات على درجة موافقة متوسطة. وجاء ترتيب العبارات الخاصة بالمعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة عليها كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على "الصعوبة في تطبيق أساليب الممارسة المهنية في مجال الحقوق الاجتماعية" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.٢٦) وبانحراف معياري (٠.٦٦) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على "ضعف معرفة بعض الأخصائيين الاجتماعيين بمفهوم الحقوق الاجتماعية للمواطنين" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢.١٩) وبانحراف معياري (٠.٧٤) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على "ضعف قدرة بعض الأخصائيين الاجتماعيين على توظيف أساليب الممارسة المهنية لتنمية الوعي بالحقوق الاجتماعية" في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢.١٧) وبانحراف معياري (٠.٧٦) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على "قلة النظريات والنماذج الاجتماعية التي تركز على الحقوق الاجتماعية للمواطنين" في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٢.١٤) وبانحراف معياري (٠.٥٢) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على "ضعف كفاية الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين للعمل في مجال الحقوق الاجتماعية" في الترتيب السادس بمتوسط حسابي (٢.١٠) وبانحراف معياري (٠.٧٣) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على "عدم وجود مقررات دراسية أثناء الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين تتعلق بالحقوق الاجتماعية للمواطنين" في الترتيب السابع بمتوسط حسابي (٢.٠٧) وبانحراف معياري (٠.٦٨) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على "قصور مهارات التواصل لدى بعض الأخصائيين الاجتماعيين" في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (١.٩٨) وبانحراف معياري (٠.٤١) وبدرجة موافقة متوسطة.

وتشير هذه النتائج إلى تعدد بالمعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتضمن كلاً من: الصعوبة في تطبيق أساليب الممارسة المهنية في مجال الحقوق الاجتماعية، وضعف معرفة بعض الأخصائيين الاجتماعيين بمفهوم الحقوق الاجتماعية للمواطنين، وضعف قدرة بعض الأخصائيين الاجتماعيين على توظيف أساليب الممارسة المهنية لتنمية الوعي بالحقوق الاجتماعية، وقلة النظريات والنماذج الاجتماعية التي تركز على

الحقوق الاجتماعية للمواطنين، وعدم توفر إشراف مهني في مجال الحقوق الاجتماعية، وضعف كفاية الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين للعمل في مجال الحقوق الاجتماعية، وعدم وجود مقررات دراسية أثناء الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين تتعلق بالحقوق الاجتماعية للمواطنين، وقصور مهارات التواصل لدى بعض الأخصائيين الاجتماعيين.

جدول (٤)

استجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بأهم المعوقات المجتمعية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	العبارات	الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الإجمالي				
١	ضعف الوعي المجتمعي بمفهوم الحقوق الاجتماعية	١٣	١٩	١٠	٤٢	٢.٠٧	٠.٧٥	متوسطة	٢
٢	عدم اقتناع بعض الأفراد بجدوى عمل الأخصائي الاجتماعي في مجال حقوق الإنسان	٢٣	١٤	٥	٤٢	٢.٤٣	٠.٧٠	مرتفعة	١
٣	ضعف الممارسة العملية للأفراد لحقوقهم الاجتماعية	٧	٢٥	١٠	٤٢	١.٩٣	٠.٦٤	متوسطة	٥
٤	ضعف مشاركة الأفراد في الفعاليات والأنشطة المتعلقة بنشر ثقافة الحقوق الاجتماعية	١١	٢٢	٩	٤٢	٢.٠٥	٠.٧٠	متوسطة	٣
٥	قصور دور وسائل الإعلام في التوعية بالحقوق الاجتماعية للمواطنين	٦	٢٩	٧	٤٢	١.٩٨	٠.٥٦	متوسطة	٤
مجموع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية						١٠.٤٦	٣.٣٥		
المتوسط العام للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية						٢.٠٩	٠.٦٧	متوسطة	

يتضح من الجدول (٤) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بالمعوقات المجتمعية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ

الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بلغ (٢.٠٩) بمتوسط انحرافات معيارية قيمته (٠.٦٧) وبدرجة موافقة متوسطة، وقد حصلت عبارة واحدة على درجة موافقة مرتفعة، في حين حصلت (٤) عبارات على درجة موافقة متوسطة. وجاء ترتيب العبارات الخاصة بالمعوقات المجتمعية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة عليها كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على "عدم اقتناع بعض الأفراد بجدوى عمل الأخصائي الاجتماعي في مجال حقوق الإنسان" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.٤٣) وبانحراف معياري (٠.٧٠) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على "ضعف الوعي المجتمعي بمفهوم الحقوق الاجتماعية" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢.٠٧) وبانحراف معياري (٠.٧٥) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على "ضعف مشاركة الأفراد في الفعاليات والأنشطة المتعلقة بنشر ثقافة الحقوق الاجتماعية" في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢.٠٥) وبانحراف معياري (٠.٧٠) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على "قصور دور وسائل الإعلام في التوعية بالحقوق الاجتماعية للمواطنين" في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (١.٩٨) وبانحراف معياري (٠.٥٦) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على "ضعف الممارسة العملية للأفراد لحقوقهم الاجتماعية" في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (١.٩٣) وبانحراف معياري (٠.٦٤) وبدرجة موافقة متوسطة.

وتشير هذه النتائج إلى تعدد بالمعوقات المجتمعية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتضمن كلاً من: عدم اقتناع بعض الأفراد بجدوى عمل الأخصائي الاجتماعي في مجال حقوق الإنسان، وضعف الوعي المجتمعي بمفهوم الحقوق الاجتماعية، وضعف مشاركة الأفراد في الفعاليات والأنشطة المتعلقة بنشر ثقافة الحقوق الاجتماعية، وقصور دور وسائل الإعلام في التوعية بالحقوق الاجتماعية للمواطنين، وضعف الممارسة العملية للأفراد لحقوقهم الاجتماعية.

جدول (٥)

استجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بأهم المعوقات التنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

م	العبارات	الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الإجمالي				
١	قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هيئة حقوق الإنسان	٢٣	١٥	٤	٤٢	٢.٤٥	٠.٦٧	مرتفعة	٢

٢	تعدد مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين مما يؤثر سلبياً على القيام بأدوارهم المهنية في مجال الحقوق الاجتماعية	٢٧	١٢	٣	٤٢	٢.٥٧	٠.٦٣	مرتفعة	١
٣	تهميش دور الأخصائيين الاجتماعيين في هيئة حقوق الإنسان	٢	١٨	٢٢	٤٢	١.٥٢	٠.٥٩	منخفضة	٧
٤	نقص الدورات التدريبية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية	١٥	٢٢	٥	٤٢	٢.٢٤	٠.٦٦	متوسطة	٣
٥	تكليف الأخصائي الاجتماعي بمهام إدارية تعوقه عن أداء دوره المهني	١٣	٢٣	٦	٤٢	٢.١٧	٠.٦٦	متوسطة	٤
٦	نقض الإمكانيات المتاحة لنشر ثقافة الحقوق الاجتماعية	١٢	٢٢	٨	٤٢	٢.١٠	٠.٦٩	متوسطة	٥
٧	الاستعانة بأفراد غير متخصصين للعمل في مجال الحقوق الاجتماعية	٣	٢٠	١٩	٤٢	١.٦٢	٠.٦٢	منخفضة	٦
مجموع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية						١٤.٦٧	٤.٥٢		
المتوسط العام للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية						٢.١٠	٠.٦٥	متوسطة	

يتضح من الجدول (٥) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بالمعوقات التنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بلغ (٢.١٠) بمتوسط انحرافات معيارية قيمته (٠.٦٥) وبدرجة موافقة متوسطة، وقد حصلت عبارتان على درجة موافقة مرتفعة، في حين حصلت (٣) عبارات على درجة موافقة متوسطة، وحصلت عبارتان على درجة موافقة منخفضة. وجاء ترتيب العبارات الخاصة بالمعوقات التنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة عليها كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على "تعدد مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين مما يؤثر سلبياً على القيام بأدوارهم المهنية في مجال الحقوق الاجتماعية" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.٥٧) وبانحراف معياري (٠.٦٣) وبدرجة موافقة مرتفعة.

- وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على "قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هيئة حقوق الإنسان" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢.٤٥) وبانحراف معياري (٠.٦٧) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على "نقص الدورات التدريبية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية" في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢.٢٤) وبانحراف معياري (٠.٦٦) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على "تكليف الأخصائي الاجتماعي بمهام إدارية تعوقه عن أداء دوره المهني" في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٢.١٧) وبانحراف معياري (٠.٦٦) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على "نقض الإمكانيات المتاحة لنشر ثقافة الحقوق الاجتماعية" في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (٢.١٠) وبانحراف معياري (٠.٦٩) وبدرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على "الاستعانة بأفراد غير متخصصين للعمل في مجال الحقوق الاجتماعية" في الترتيب السادس بمتوسط حسابي (١.٦٢) وبانحراف معياري (٠.٦٢) وبدرجة موافقة منخفضة.
- وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على "تهميش دور الأخصائيين الاجتماعيين في هيئة حقوق الإنسان" في الترتيب السابع بمتوسط حسابي (١.٥٢) وبانحراف معياري (٠.٥٩) وبدرجة موافقة منخفضة.

وتشير هذه النتائج إلى تعدد بالمعوقات التنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتضمن كلاً من: تعدد مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين مما يؤثر سلبياً على القيام بأدوارهم المهنية في مجال الحقوق الاجتماعية، وقلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هيئة حقوق الإنسان، ونقص الدورات التدريبية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية، وتكليف الأخصائي الاجتماعي بمهام إدارية تعوقه عن أداء دوره المهني، ونقض الإمكانيات المتاحة لنشر ثقافة الحقوق الاجتماعية، والاستعانة بأفراد غير متخصصين للعمل في مجال الحقوق الاجتماعية، وتهميش دور الأخصائيين الاجتماعيين في هيئة حقوق الإنسان.

وتتفق نتائج التساؤل الثالث مع نتائج دراسة المهيد (٢٠١٨) التي أظهرت أن أهم التحديات التي تعترض مهنة الخدمة الاجتمعية في التصدي للمشكلات أو القضايا المجتمعية تمثلت في: عدم إتاحة الفرصة للأخصائي للتعامل مع القضية أو المشكلة بل يقوم بذلك شخص غير متخصص، وضعف الوعي بدور مهنة الخدمة الاجتماعية في التصدي للمشكلات والقضايا المجتمعية.

الجداول الخاصة بالإجابة على التساؤل الرابع للدراسة:

ينص التساؤل الرابع للدراسة على: "ما أهم المقترحات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟"، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٦)

استجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بمقترحات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

		الاستجابات	المتوسـ	الانحرا	درجة	الترتيـ

م	العبارات	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الإجمالي	ط الحسابي	ف المعياري	الموافقة	ب
١	إدراج مقررات تتعلق بالحقوق الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس أثناء الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين	٣٤	٨	٠	٤٢	٢.٨١	٠.٤٠	مرتفعة	٢
٢	إتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين للالتحاق بدورات تدريبية في مجال الحقوق الاجتماعية	٣٨	٤	٠	٤٢	٢.٩٠	٠.٣٠	مرتفعة	١
٣	العمل على زيادة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هيئة حقوق الإنسان	٢٨	١٤	٠	٤٢	٢.٦٧	٠.٤٨	مرتفعة	٥
٤	توفير فرص للتدريب الميداني لطلبة الخدمة الاجتماعية في هيئة حقوق الإنسان أثناء دراستهم الجامعية	٢٦	١٥	١	٤٢	٢.٦٠	٠.٥٤	مرتفعة	٨
٥	تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين لإكمال الدراسات العليا في مجال الحقوق الاجتماعية	٣٠	١٢	٠	٤٢	٢.٧١	٠.٤٦	مرتفعة	٤
٦	تنظيم مسابقات بين الأخصائيين الاجتماعيين لتشجيعهم على القيام بأنشطة توعوية في مجال الحقوق الاجتماعية	٢٦	١٦	٠	٤٢	٢.٦٢	٠.٤٩	مرتفعة	٧
٧	توفير الإمكانات اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين للقيام بدورهم في مجال الحقوق الاجتماعية	٣٠	١٠	٢	٤٢	٢.٦٧	٠.٥٧	مرتفعة	٦

٨	توظيف دور وسائل الإعلام في توعية المواطنين بحقوقهم الاجتماعية التي تكفلها لهم رؤية المملكة ٢٠٣٠	٣١	١١	٠	٤٢	٢.٧٤	٠.٤٥	مرتفعة	٣
مجموع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية						٢١.٧٢	٣.٦٩		
المتوسط العام للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية						٢.٧٢	٠.٤٦	مرتفعة	

يتضح من الجدول (٦) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان على العبارات الخاصة بأهم المقترحات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بلغ (٢.٧٢) بمتوسط انحرافات معيارية قيمته (٠.٤٦) وبدرجة موافقة مرتفعة، وقد حصلت جميع العبارات على درجة موافقة مرتفعة. وجاء ترتيب العبارات الخاصة بأهم المقترحات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في هيئة حقوق الإنسان مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة عليها كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على "إتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين للالتحاق بدورات تدريبية في مجال الحقوق الاجتماعية" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.٩٠) وبانحراف معياري (٠.٣٠) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على "إدراج مقررات تتعلق بالحقوق الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس أثناء الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢.٨١) وبانحراف معياري (٠.٤٠) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على "توظيف دور وسائل الإعلام في توعية المواطنين بحقوقهم الاجتماعية التي تكفلها لهم رؤية المملكة ٢٠٣٠" في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢.٧٤) وبانحراف معياري (٠.٤٥) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على "تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين لإكمال الدراسات العليا في مجال الحقوق الاجتماعية" في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٢.٧١) وبانحراف معياري (٠.٤٦) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على "العمل على زيادة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هيئة حقوق الإنسان" في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (٢.٦٧) وبانحراف معياري (٠.٤٨) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على "توفير الإمكانات اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين للقيام بدورهم في مجال الحقوق الاجتماعية" في الترتيب السادس بمتوسط حسابي (٢.٦٧) وبانحراف معياري (٠.٥٧) وبدرجة موافقة مرتفعة.
- وجاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على "تنظيم مسابقات بين الأخصائيين الاجتماعيين لتشجيعهم على القيام بأنشطة توعوية في مجال الحقوق الاجتماعية" في الترتيب السابع بمتوسط حسابي (٢.٦٢) وبانحراف معياري (٠.٤٩) وبدرجة موافقة مرتفعة.

- وجاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على "توفير فرص للتدريب الميداني لطلبة الخدمة الاجتماعية في هيئة حقوق الإنسان أثناء دراستهم الجامعية" في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (٢.٦٠) وبانحراف معياري (٠.٥٤) وبدرجة موافقة مرتفعة.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء أهمية العمل على تطوير دور الخدمة الاجتماعية في مجال الحقوق الاجتماعية، وأنها تحظى بأهمية كبيرة في تعزيز وترسيخ هذه الحقوق؛ حيث تقدم الخدمة الاجتماعية دعمًا وإرشادًا للأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة في تحقيق حقوقهم الاجتماعية. كما تعمل فرق الخدمة الاجتماعية على تقديم الدعم المطلوب للأفراد وتوجيههم للموارد والخدمات المناسبة التي تساعدهم في تعزيز حقوقهم الاجتماعية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة مصطفى (٢٠٢٠) التي توصلت إلى رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، والتي تضمنت الإشارة إلى امتلاك منظمات المجتمع المدني العديد من المقومات والخصائص التي تسمح لها بتنمية قدرتها على مواجهة المشكلات والتحديات التي تعترض قيامها بدروها في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الأنسان في المجتمع.

ثانياً: النتائج العامة للدراسة:

١. بالنسبة للإجابة على التساؤل الأول للدراسة، والذي ينص على: "ما مدى معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟"، فقد أظهرت النتائج تعدد أوجه معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بالحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتضمن كلاً من: التأكيد على أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تهدف إلى توفير الظروف التي تعمل على تحسين حياة المواطنين، وأنه من المهم تحسين الخدمات الصحية للمواطن، والتأكيد على أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تهتم بتطوير الثقافة والفنون والرياضة، وأنه من الضروري تحسين جودة التعليم وزيادة نسبة القيد في المدارس والجامعات، وأن الإسكان يعتبر حقاً اجتماعياً مهماً للمواطنين، وأن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تؤكد على خلق فرص عمل جديدة وتطوير سوق العمل، ومعرفة تفاصيل نظام حرية الرأي والتعبير، وأنه من الضروري تحسين برامج الرعاية الصحية والتأمين الصحي والتقاعد، والمعرفة الكافية بالنظريات العلمية للحقوق الاجتماعية، ومعرفة المقصود بنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والمعرفة الكافية بأنظمة ولوائح المساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان، ومعرفة أحكام نظام رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢. بالنسبة للإجابة على التساؤل الثاني للدراسة، والذي ينص على: "ما دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟"، فقد أظهرت النتائج تعدد أدوار الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتضمن كلاً من: توعية المواطنين بحقوقهم الاجتماعية التي تكفلها لهم رؤية المملكة ٢٠٣٠، والمساهمة في زيادة معرفة المواطنين بمفهوم الحقوق الاجتماعية، والعمل على إرساء ثقافة تقبل الآخر بين المواطنين، والعمل على نشر الوعي بثقافة الحوار بين المواطنين، ونشر الوعي بأهمية ثقافة احترام خصوصية الآخرين، وتوعية الشباب بأهمية الانخراط في سوق العمل، والمساهمة في تغيير العادات والتقاليد المعوقة لنشر ثقافة الحقوق الاجتماعية للمواطنين، والمساعدة في زيادة التغطية الصحية للمواطنين، والعمل على تنمية الوعي المجتمعي بالحقوق الاجتماعية، وتسهيل الوصول إلى التعليم لجميع فئات المجتمع.

٣. بالنسبة للإجابة على التساؤل الثالث للدراسة، والذي ينص على: "ما أهم المعوقات (المهنية والمجتمعية والتنظيمية) التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟"، فقد أظهرت النتائج تعدد بالمعوقات المهنية التي تحد من دور الخدمة

الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتضمن كلاً من: الصعوبة في تطبيق أساليب الممارسة المهنية في مجال الحقوق الاجتماعية، وضعف معرفة بعض الأخصائيين الاجتماعيين بمفهوم الحقوق الاجتماعية للمواطنين، وضعف قدرة بعض الأخصائيين الاجتماعيين على توظيف أساليب الممارسة المهنية لتنمية الوعي بالحقوق الاجتماعية، وقلة النظريات والنماذج الاجتماعية التي تركز على الحقوق الاجتماعية للمواطنين، وعدم توفر إشراف مهني في مجال الحقوق الاجتماعية، وضعف كفاية الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين للعمل في مجال الحقوق الاجتماعية، وعدم وجود مقررات دراسية أثناء الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين تتعلق بالحقوق الاجتماعية للمواطنين، وقصور مهارات التواصل لدى بعض الأخصائيين الاجتماعيين. كما أظهرت النتائج تعدد بالمعوقات المجتمعية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتضمن كلاً من: عدم اقتناع بعض الأفراد بجدوى عمل الأخصائي الاجتماعي في مجال حقوق الإنسان، وضعف الوعي المجتمعي بمفهوم الحقوق الاجتماعية، وضعف مشاركة الأفراد في الفعاليات والأنشطة المتعلقة بنشر ثقافة الحقوق الاجتماعية، وقصور دور وسائل الإعلام في التوعية بالحقوق الاجتماعية للمواطنين، وضعف الممارسة العملية للأفراد لحقوقهم الاجتماعية. وأيضاً أظهرت النتائج تعدد بالمعوقات التنظيمية التي تحد من دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتضمن كلاً من: تعدد مسؤوليات الأخصائيين الاجتماعيين مما يؤثر سلبياً على القيام بأدوارهم المهنية في مجال الحقوق الاجتماعية، وقلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هيئة حقوق الإنسان، ونقص الدورات التدريبية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية، وتكليف الأخصائي الاجتماعي بمهام إدارية تعوقه عن أداء دوره المهني، ونقض الإمكانيات المتاحة لنشر ثقافة الحقوق الاجتماعية، والاستعانة بأفراد غير متخصصين للعمل في مجال الحقوق الاجتماعية، وتهميش دور الأخصائيين الاجتماعيين في هيئة حقوق الإنسان.

٤. بالنسبة للإجابة على التساؤل الرابع للدراسة، والذي ينص على: "ما أهم المقترحات لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟"، فقد أظهرت النتائج تعدد المقترحات الخاصة بتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتضمن كلاً من: إتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين للالتحاق بدورات تدريبية في مجال الحقوق الاجتماعية، وإدراج مقررات تتعلق بالحقوق الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس أثناء الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين، وتوظيف دور وسائل الإعلام في توعية المواطنين بحقوقهم الاجتماعية التي تكفلها لهم رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتشجيع الأخصائيين الاجتماعيين لإكمال الدراسات العليا في مجال الحقوق الاجتماعية، والعمل على زيادة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هيئة حقوق الإنسان، وتوفير الإمكانات اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين للقيام بدورهم في مجال الحقوق الاجتماعية، وتنظيم مسابقات بين الأخصائيين الاجتماعيين لتشجيعهم على القيام بأنشطة توعوية في مجال الحقوق الاجتماعية، وتوفير فرص للتدريب الميداني لطلبة الخدمة الاجتماعية في هيئة حقوق الإنسان أثناء دراستهم الجامعية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية تم صياغة التوصيات التالية:

١. قيام الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بدور الخدمة الاجتماعية في ترسيخ الحقوق الاجتماعية للمواطن.

٢. تعزيز الوعي بأهمية الخدمة الاجتماعية ودورها في تحسين حياة المواطنين، وذلك من خلال القيام بحملات توعية وتثقيف المجتمع حول حقوقهم الاجتماعية والخدمات المتاحة لهم.

٣. تخصيص المزيد من الموارد المالية لتمويل الخدمات الاجتماعية، وتوجيه المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة نحو هذا القطاع.
٤. ينبغي تعزيز التعاون بين الحكومة والمؤسسات غير الربحية والمجتمع المحلي لتعزيز الخدمات الاجتماعية.
٥. العمل على تطوير قدرات ومهارات العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية من خلال توفير التدريب والتطوير المستمر، وتوفير فرص التدريب وورش العمل لتطوير مهارات العاملين في هذا المجال.
٦. تشجيع المشاركة المجتمعية في تقديم الخدمات الاجتماعية، من خلال إنشاء لجان محلية أو مجالس اجتماعية تضم ممثلين عن المجتمعات المحلية للمشاركة في تخطيط وتنفيذ الخدمات الاجتماعية.
٧. تطوير آليات للتقييم والرصد المستمر للخدمة الاجتماعية لضمان جودتها وفعاليتها. يمكن استخدام مؤشرات الأداء والملاحظة الميدانية، والتقييم الدوري لأداء الخدمة الاجتماعية للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة.
٨. تعزيز التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالخدمة الاجتماعية، بما في ذلك الحكومة والمؤسسات غير الربحية والقطاع الخاص. يمكن إنشاء آليات للتنسيق وتبادل المعلومات والتجارب الناجحة.
٩. توجيه المزيد من التركيز في تقديم الخدمات الاجتماعية على على الفئات الضعيفة والمحتاجة في المجتمع، مثل الأيتام والمسنين وذوي الإعاقة والأسر ذات الدخل المحدود. يجب توفير الدعم اللازم لهذه الفئات وضمان حصولهم على حقوقهم الاجتماعية.

المراجع

١. إبراهيم، السيد عبدالحميد ويلي، نادر بن عبدالرزاق على (٢٠١٥). تصور مقترح لوثيقة حقوق وواجبات ومسئوليات الطالب الجامعى من منظور قيمي وأخلاقي: دراسة مطبقة على الطلاب والطالبات الخريجيين بقسم الخدمة الإجتماعية جامعة أم القرى بمكة المكرمة. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، مصر، ٥٣، ١٨٩-٢٥٤.

٢. إبراهيم، مرفت السيد خطيري (٢٠١٦). اتجاهات الأخصائيين الإجتماعيين نحو برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان وعدم التمييز بين طلاب المدارس. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، ٥٥، ٣٤٣-٣٩٩.

٣. إبراهيم، نرمين إبراهيم حلمي (٢٠١٣). متطلبات بناء مجتمع المعرفة بالمنظمات الدفاعية المعنية بحقوق الإنسان لمساعدتها على تحقيق أهدافها. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، ٣٤ (١٧)، ٦٥٣٥-٦٤٨١.

٤. أبوالحسن، إبراهيم محمد (٢٠١١). تعليم الخدمة الاجتماعية وتنمية ثقافة الديمقراطية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، ٣٠ (٥)، ١٩٦٢-٢٠١٢.

٥. بركات، محمد محمد إسماعيل وعباس، أيمن فتحي (٢٠٢٠). رؤية مقترحة لتنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، ٦٣ (٣)، ٢٠٥-٢٣٨.

٦. البريثن، عبدالعزيز بن عبدالله بن حمد (٢٠١٣). حق الخدمة الاجتماعية فى حقوق الإنسان: ورقة علمية تدعو إلى تبنى الخدمة الاجتماعية قضايا حقوق الإنسان. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، ٣٥ (١٣)، ٥٦٤١-٥٦٨٧.

٧. البغدادي، ضحى سليمان (٢٠١٣). أداء الوالدين لمسؤولياتهم الأسرية وأثره على التماسك الأسري. رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية والنفسية، جامعة عمان العربية، الأردن.

٨. حجازي، نادية عبدالعزيز محمد (٢٠١٤). الحقوق الإجتماعية لجماعات الأطفال المعاقين ذهنيا بمدارس التربية الفكرية وتصور مقترح لنموذج الأهداف الاجتماعية فى طريقة خدمة الجماعة لتدعيمها. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٣٧ (٨)، ٢٥٩٩-٢٦٦٧.

٩. حماد، عفاف (٢٠٠٩). مدخل إلى حقوق الإنسان: المفهوم والتطور التاريخي والإطار الفلسفي، المؤتمر العلمي الثاني (حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية)، مجلد رقم (٣)، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة.

١٠-رشوان، رحاب محمد عبدالسلام (٢٠٢٢). المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في تطبيق قيم الممارسة المهنية في العمل مع الحالات الفردية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر، ٢٧، ٣٠١-٣٢٩.

١١-سويد، تهاني بنت محمد بن عبدالعزيز (٢٠١٩). مدى وعي الأسرة السعودية ببعض حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية والثقافية في مرحلة الطفولة المبكرة. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، ٦١ (١)، ٢٣٩-٢٦٠.

١٢-شلهوب، هيفاء بنت عبدالرحمن بن صالح (٢٠١٤). تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الطفل في المجتمع السعودي: راسة وصفية مطبقة على عينة من المدارس الابتدائية ورياض الأطفال في مدينة الرياض. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، ٦ (٢)، ١١-٩١.

١٣-عارف، وئام محمد (٢٠٢٠). المعوقات الاجتماعية والثقافية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية مطبقة في مدينة الرياض. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ٦٥، ٣٠٥-٣٢٥.

١٤-عبدالعزيز، أبو بكر علي ضوء (٢٠٢١). برنامج مقترح لتنمية وعي الشباب الجامعي بحقوق الإنسان من منظور الخدمة الاجتماعية. مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب بالخمس، جامعة المرقب، ليبيا، ٢٢، ١٦-٤٣.

١٥-عبدالعزيز، محمد عطا أحمد (٢٠١٥). المدافعة عن حقوق الإنسان فى إطار طريقة تنظيم المجتمع.مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ٥٤، ٣٩٣-٤٢٢.

١٦-عبيدات، ذوقان وعدس، عبدالرحمن وعبدالحق، كايد (٢٠٠٧). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر.

١٧-العشيوي، منى محمد حمد (٢٠١٩). تعليم حقوق الإنسان للطالبات الجامعيات من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية: دراسة وصفية مطبقة على عينة من طالبات الجامعات في مدينة الرياض. المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٣٥ (٣)، ٣٤٥-٣٦٥.

١٨-الغزيوي، عبدالحفيظ فرج (٢٠٢١). إسهامات تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية في تنمية ثقافة حقوق الإنسان لدي الأخصائيين الاجتماعيين: بحث مطبق على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بإدارات

المعاشات والمساعدات بصندوق التضامن الاجتماعي فرع طرابلس. مجلة أنوار المعرفة، جامعة الزيتونة، ليبيا، ٩، ٦٢-٨١.
١٩-الكفاوين، محمود (٢٠١٨). العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين. مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، ٣٣ (٥)، ١٨٧-٢١٨.
٢٠-كمال، رباب عاطف مصطفى (٢٠٢٢). متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائيين الإجتماعيين العاملين بلجان حماية الطفل. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر، ٢٨، ٦٩-١٠٦.
٢١-مصطفي، السيد عبدالحميد إبراهيم (٢٠٢٠). رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ٦٣ (١)، ٢٣٥-٢٨٥.
٢٢-المهيد، شمسة بنت تركي (٢٠١٨). أهم التحديات الجديدة التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠. مجلة الخدمة الإجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، مصر، ٥٩ (٣)، ١٣٠-١٦٣.
٢٣-الهندي، أمنية عبدالغني عبدالسلام (٢٠٢٢). دور الأخصائي الاجتماعي في تقديم الرعاية الاجتماعية لكبار السن وفقا لرؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠ وذلك باستخدام نموذج الجسر: دراسة تطبيقية في مراكز الرعاية لكبار السن في مدينة جدة. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ٢٢ (٢)، ١٣٨-١٨٦.
٢٤-الورفلي، مها عبدالحميد (٢٠١٢). الرعاية الإجتماعية وحقوق الإنسان. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، ٣٣ (٧)، ٢٦٧٣-٢٦٩٤